

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الثانية والخمسين بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،

يوم الثلاثاء، ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٢٠

الرئيس: السيد يوهان كيليرمان (جنوب أفريقيا)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٠٥٢ لمؤتمر نزع السلاح.

كما تعلمون جميعاً فإن السفارة ميتشالي موجودة في جنوب أفريقيا حالياً، وبناءً عليه سأتولى تدبير الأعمال بالنيابة عنها حتى نهاية الأسبوع. لدي على قائمة المتكلمين في جلستنا العامة لهذا اليوم الأسماء التالية: ألمانيا باسم الاتحاد الأوروبي، وجمهورية كوريا، والاتحاد الروسي، وألمانيا، مرة أخرى باسم الاتحاد الأوروبي، وإسرائيل، ونيوزيلندا، والهند، وباكستان، ومصر، وميانمار، والجمهورية العربية السورية، ومصر مرة أخرى، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، وأستراليا، وكندا، والمكسيك.

أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا، السفير برنارد براساك.

السيد براساك (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): شكراً، السيد الرئيس، لسماحكم لي بأخذ الكلمة في مستهل قائمة هامة كقائمة المتكلمين صباح هذا اليوم.

ويسرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي

اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، بأن أهنيئ السفير ميير، سفير كندا، والسفير داروشا بارانهاوس، سفير البرازيل لتوليتهما منصب المنسق للبند ٣ والبند ٤ من جدول أعمالنا، على التوالي. السيد الرئيس، يود الاتحاد الأوروبي أن يؤكد لكم ولجميع المنسقين أيضاً، دعمه التام للجهود التي ستبذلونها لتوجيه أعمالنا وتسييرها.

والاتحاد الأوروبي يدرك والدول الأعضاء فيه أن المجتمع الدولي يشارك بصورة متزايدة في أنشطة الفضاء الخارجي الرامية إلى تحقيق التنمية والتقدم، كما يدرك الاعتماد المتزايد على الفضاء الخارجي لتحقيق التنمية الاقتصادية والصناعية وضمان الأمن. ونحن نتعاون بنشاط أيضاً في مبادرات فضائية مختلفة. ونرى أنه يجب السعي لتطوير تلك الأنشطة في بيئة سلمية وأنه ينبغي منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ومنع هذا السباق هو شرط أساسي لتدعيم الأمن الدولي وتعزيز التعاون الدولي لكفالة حرية جميع الدول في استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه لأغراض سلمية. ازداد اعتماد المجتمع الدولي على الفضاء الخارجي لتحقيق نموه الاقتصادي والعلمي وأمنه، ازدادت أهمية العمل في بيئة فضائية آمنة ومأمونة.

وقبل خمسين سنة، في عام ١٩٥٧، بزغ فجر عصر الفضاء مع الساتل السوفييتي "سبوتنك".

وفي هذه السنة التي تشهد الاحتفال بالذكرى الأربعين، نذكر على وجه الخصوص بمعاهدة عام ١٩٦٧ للمبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى (المعروفة عامة بمعاهدة الفضاء الخارجي) التي تعلن أن استخدام الفضاء الخارجي هو مجال مفتوح للبشرية جمعاء - وأن المشاعات العالمية لا تخضع، بالتالي، لادعاءات السيادة الوطنية.

ويعد اتفاق عام ١٩٧٩ المنظم لأنشطة الدول على سطح القمر والأجرام السماوية الأخرى (المعروف عامة بمعاهدة القمر) معاهدة أخرى من المعاهدات الدولية الهامة المبرمة بشأن استخدام الفضاء الخارجي لأغراض سلمية.

السيد براساك (ألمانيا)

وتتناول اتفاقات حالية بشأن تحديد الأسلحة واتفاقات سابقة شبيهة بصورة جزئية المسائل المتصلة بالفضاء الخارجي، كما في معاهدة عام ١٩٦٣ للحظر الجزئي للتجارب النووية، ومعاهدة عام ١٩٩٦ للحظر الشامل للتجارب النووية، ومعاهدة عام ١٩٧٢ للحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية، والجلولتين الأولى والثانية، المعقودتين في عام ١٩٧٢ وعام ١٩٧٩ من محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية، واتفاقية عام ١٩٧٧ لحظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى (اتفاقية حظر تغيير البيئة).

وتوجد تدابير أخرى متصلة باستخدام الفضاء يمكن وصفها بتدابير بناء الثقة - كاتفاقية التسجيل المبرمة في عام ١٩٧٦، أو بتدابير المسؤولية عن الأنشطة الفضائية - كاتفاقية المسؤولية المبرمة في عام ١٩٧٦ - أو تدابير التعاون - كاتفاق الإنقاذ المبرم في عام ١٩٦٨.

ونقرر في مؤتمر نزع السلاح بوجود توافق متزايد في الآراء بشأن تحديد تدابير لتعزيز الشفافية والثقة والأمن في الأمور المتصلة باستخدام الفضاء الخارجي لأغراض سلمية.

ونود التذكير، أيضاً، بأن بلدان الاتحاد الأوروبي صوتت بالإجماع، في الدورة الحادية والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، لقبول قرارات الجمعية العامة بشأن تدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي وبشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

ولقد أعربنا عن تقديرنا لمؤتمر نزع السلاح لأنه تناول بدقة، في عام ٢٠٠٦، مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وهذا يشمل المجموعة القيمة (CD/INF.50) من الوثائق الأساسية التي أعدها أمانة مؤتمر نزع السلاح والتي تضمنت وثائق صادرة منذ عام ١٩٨٤، وبالطبع، الوثيقة المستكملة المقدمة مؤخراً.

وبناءً عليه، يعرب الاتحاد الأوروبي عن تقديره للاهتمام الذي أولاه حتى الآن مؤتمر نزع السلاح لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وللقرار الذي اتخذته الرؤساء الستة بتكليف منسق لتنسيق ما سنضطلع به في مؤتمر نزع السلاح من أعمال في عام ٢٠٠٧. ونعرب للسفير ميير عن دعمنا التام له وعن ثقتنا الكبيرة في قدراته ومهارته.

ونود أن نشكر معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، وعلى وجه التحديد، السيدة باتريسيا لويس للجهود المتساوقة المبذولة بدون كلل في هذا المجال على مر السنين.

ويشكل خطر "الحطام الفضائي" الذي يهدد جملة الأنشطة الفضائية مصدر قلق إضافي. ومن هذا المنطلق، يكتسي نشاط لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، بما في ذلك "الحطام الفضائي"، أهمية، على ما يبدو، في مداولات مؤتمر نزع السلاح. ويستصوب، بناءً عليه، إقامة شكل من التفاعل بين أعمال مؤتمر نزع السلاح ولجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. ونقترح، في هذا الصدد، النظر في إمكانية دعوة رئيس اللجنة ليطلعنا بإيجاز، في الوقت الملائم، على مسائل هم أعمالنا، ومن بينها مسألة الحطام الفضائي.

السيد براساك (ألمانيا)

ويعرب الاتحاد الأوروبي، كما فعل في البيان الذي أدلى به في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر نزع السلاح المعقودة في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، عن قلقه الكبير إزاء تجارب الأسلحة المضادة للسواتل التي أجريت مؤخراً.

ويعرب الاتحاد الأوروبي عن استعداده ليستكشف، بصورة واقعية، ما يوجد من إمكانيات لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. ويجب أن تعتبر التجربة التي أجريت مؤخراً لاختبار سلاح مضاد للسواتل بمثابة إنذار في هذا الصدد وتذكيرنا بالحاح الموضوع ومسؤولية اتخاذ الإجراء التي تقع على عاتقنا.

ولربما كان ينبغي لنا عدم الإفراط فيما نطمح بتحقيقه على الأجل القصير. فالمطلوب هو التحلي بالواقعية. ولكن تعطيل مناقشة هذا البند من جدول الأعمال خشية أن تكون الأهداف المنشودة أطمح مما ينبغي لن يكون عملاً مسؤولاً.

والمطلوب أكثر من أي وقت مضى هو الحفاظ على شيء التناسب وإبداء قدر من المسؤولية. ويمكن اتباع نهج تدريجي ومتدرج، كما يمكن طرح موضوع اعتماد تدابير الشفافية وتدابير بناء الثقة للمناقشة لكونها تدابير تشجع على منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وقد توضع تدابير بناء الثقة على أساس مبادئ شتى من بينها مبدأ عدم التدخل في الأنشطة الفضائية غير العدائية، وتُستمد من "قواعد سلوك" أو "قواعد تصرف" أو "قواعد طريق" في الفضاء. وقد تشمل العناصر المستمدة تجنب التصادم أو التدخل والحفاظ على مسافة دنيا بين السواتل الموجودة على نفس المدار. وقد يكون تجنب التصادم وتجنب المناورات الخطيرة وتخفيف مخاطر الحطام من المسائل الأخرى التي تتطلب مواصلة التقييم والمناقشة.

وتوخي الانضباط في إطلاق أجسام إلى الفضاء أمر ضروري لتحقيق الأمن الفضائي. وفي هذا السياق، يود الاتحاد الأوروبي استرعاء الانتباه أيضاً إلى أهمية ضرورة تعميم مدونة لاهاي لقواعد السلوك الدولية لمنع انتشار القذائف التسيارية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل ألمانيا الموقر على بيانه باسم الاتحاد الأوروبي. وأعطي الكلمة الآن للسيد تشانغ، سفير جمهورية كوريا.

السيد تشانغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، في الأسبوع الماضي أجرى مؤتمر نزع السلاح بمساعدة المنسقين مناقشات مفيدة للغاية بشأن نزع السلاح النووي ووضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ويأمل وفدي أن يكون الأمر سيان هذا الأسبوع عندما نناقش مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وضمانات الأمن السلبية. ونحن واثقون من أننا سنتمكن بقيادتكم الحكيمة من إرساء أسس متينة نعتمد عليها عندما نناقش بنود جدول أعمالنا هذه في المستقبل.

السيد تشانغ (جمهورية كوريا)

ويعتمد علمنا اليوم على التكنولوجيا الفضائية اعتماداً كبيراً في عدد متنوع للغاية من الأغراض السلمية وغير السلمية، كالأرصاء الجوية، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والملاحة، وإدارة الكوارث، والأبحاث الطبية، والاستشعار، وما شابه ذلك. وعملية العولمة نفسها تعتمد على ضمان الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي. وبناءً عليه فإن لجميع الدول، سواء كانت رائدة الفضاء أو لم تكن، مصلحة حيوية ومسؤولية فيما يتعلق بضمان بقاء الفضاء تراثاً مشتركاً للإنسانية. ولكن لا يمكن لنا، مع ذلك، أن نعتبر الاستفادة من موارد الفضاء بصورة غير مقيدة وآمنة كأمر مسلم به. فأطياف الترددات اللاسلكية أصبحت مشبعة تقريباً، كما أصبحت المواقع المدارية المفيدة مكتظة. وتعرض السواتل وسفن الفضاء أكثر فأكثر لمخاطر الحطام الفضائي وقد تكون هدفاً للأسلحة الفضائية. والسؤال الهام المطروح علينا هو: كيف يمكن لنا ضمان حرية استخدام الفضاء الخارجي لأغراض سلمية بصورة دائمة؟

وفي هذا الصدد، يرى وفدي أن أمن الفضاء، بما يشمل منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، مسألة هامة ينبغي تناولها في مؤتمر نزع السلاح. ونعرب عن تقديرنا للجهود التي بذلتها بعض الدول الأعضاء للحث على مناقشة هذا الموضوع. ومن بين هذه الجهود، ستكون ورقات العمل المقدمة العام الماضي مفيدة بالنسبة إلى مؤتمر نزع السلاح إذ تتناول بدقة المسائل والتحديات التي ينبغي التغلب عليها. ونأمل أن تسهم المشاورات المكثفة التي ستجرى بشأن هذا البند من جدول الأعمال في الجلسات الرسمية وغير الرسمية التي ستعقد خلال هذه الدورة، في إيجاد تفاهم أكبر ومزيد من التفصيل في المسائل الرئيسية.

أما تكنولوجيا الفضاء فهي بطبيعتها ذات استخدام مزدوج مثلها مثل تكنولوجيا أسلحة الدمار الشامل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن اهتمام القطاع الصناعي المتزايد بالأنشطة الفضائية يجعل البيئة الفضائية تتغير بسرعة أكبر من الماضي. ولقد بدأت الحواجز المفتعلة بين الأنشطة المدنية والأنشطة العسكرية في الفضاء تتلاشى بالفعل. ومن هذا المنطلق، نتطلع إلى تعزيز الحوار بين مؤتمر نزع السلاح ومحافل دولية أخرى، من بينها لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، واللجنتان الأولى والرابعة للأمم المتحدة، والاتحاد الدولي للاتصالات.

ونحتفل هذا العام بالذكرى الأربعين للتوقيع على معاهدة الفضاء الخارجي التي تعتبر ركناً أساسياً في القانون الدولي للفضاء. وقد نحتاج، في هذه المناسبة، إلى بحث إمكانية تعزيز المعاهدة وتوسيع نطاقها بالإضافة إلى تعزيز الجهود المبذولة لتعميم المعاهدة على الجميع وتنفيذها بمزيد من الفعالية حسب ما أوصت به لجنة أسلحة الدمار الشامل في تقريرها.

وتعرب جمهورية كوريا، بصفتها من البلدان التي تواصل بنشاط أنشطة فضائية سلمية، عن قلق كبير إزاء ما يشكله انتشار الحطام الفضائي من خطر قد يهدد استخدام الفضاء الخارجي لأغراض سلمية. وهذا الخطر لا يقتصر على الدول رائدة الفضاء وحدها، إذ يوجد دائماً خطر إلحاق أضرار على الأرض كما شوهد في حال سائل كوسموس الذي تحطم في كندا. ووفدي إذ يحيط علماً مع اهتمام كبير بمشروع المبادئ التوجيهية للتخفيف من خطر الحطام الفضائي التي تفيد في الوقاية من التدمير المتعمد وتفادي أنشطة ضارة أخرى، فهو يعرب عن أمله في أن تعتمد لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية هذه المبادئ التوجيهية بأسرع ما يمكن.

السيد تشانغ (جمهورية كوريا)

وتتسم تدابير الشفافية وبناء الثقة بأهمية بالغة بالنسبة إلى التعاون المتعدد الأطراف في مجال تنظيم شؤون الفضاء. وتنصدي في هذا المضمار لتحديد خاص يتصل ببناء الثقة فيما بين الدول الكبرى بشأن دوافعها الاستراتيجية في استخدام الفضاء. وقد نضطر في البداية إلى البحث عن سبل لتشجيع الدول رائدة الفضاء على الانضمام إلى الاتفاقات والترتيبات القائمة كاتفاقية التسجيل ومدونة لاهاي لقواعد السلوك انضماماً شاملاً، وضمان التزامها بها على أتم وجه. ويمكن أن نناقش بصورة مثمرة في مؤتمر نزع السلاح تدابير أخرى من تدابير الشفافية وبناء الثقة تكمل الآليات الموجودة حالياً وتسمح بتعزيز الأمن الفضائي.

ويقع على عاتقنا جميعاً إثبات أن صون استخدام الفضاء الخارجي لأغراض سلمية وتعاونية يخدم المصالح الاستراتيجية لجميع المعنيين. ونظراً إلى وجود اختلافات كبيرة داخل مؤتمر نزع السلاح وخارجه حول المسائل الأساسية المتصلة بالفضاء الخارجي، كتعريف بعض العناصر الأساسية من قبيل الفضاء الخارجي، والأجسام الفضائية، والأسلحة الفضائية، وجدوى أي آلية من آليات التحقق، نعتقد بأن اتباع نهج واقعي واجتياز المراحل خطوة خطوة هو أكثر الخيارات حيوية في هذه المرحلة. ويجب علينا أن نتوخى الحذر لدى اعتماد أي تعريف من جديد، إذ إن العديد من تلك المفاهيم مستخدم في صكوك دولية أخرى متصلة بالفضاء الخارجي. وسنتمكن من إحراز تقدم في الأعمال التي نضطلع بها لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي بتنفيذ مختلف تدابير بناء الثقة، والتقييد بالالتزامات القائمة، والتعاون مع محافل دولية أخرى، واعتماد استراتيجية تقضي بالشروع، أولاً، في تناول مسائل يمكن الاتفاق عليها بسهولة والمسائل العاجلة ومن ثم، تناول المسائل التي تتسم بدرجة أكبر من التعقيد والصعوبة.

وأخيراً يسرني سماع أن الأطراف الستة المجتمععة في بيجين اتفقت مؤخراً على الخطوات الأولى التي ينبغي اتخاذها لتسوية المشكلة النووية في كوريا الشمالية. آمل أن تصل رسالة بيجين إلى مؤتمر نزع السلاح عاجلاً أو آجلاً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل جمهورية كوريا على بيانه والكلمات الطيبة التي وجهها للرئيس. وأود الآن إعطاء الكلمة للسيد لوشينين، سفير الاتحاد الروسي.

السيد لوشينين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود استعراض انتباه الزملاء الموقرين، مرة أخرى، إلى الخطاب الذي ألقاه الرئيس فلاديمير بوتين في مؤتمر دولي عقد في ميونيخ في ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٧ بشأن الأمن. وقد قال الرئيس بوتين على وجه التحديد: "إن ظهور أنواع جديدة من الأسلحة التي تقوض الاستقرار أمر لا يمكن قبوله. وضرورة وضع تدابير للحيلولة دون ظهور مجالات مواجهة جديدة، ولا سيما في الفضاء الخارجي، أصبحت جلية... وترى روسيا أن تسليح الفضاء الخارجي قد يسفر عن نتائج في المجتمع الدولي لا يمكن التنبؤ بها ولا تقل أهمية عما حدث في بداية العصر النووي. لقد قدمنا مراراً وتكراراً مبادرات لحظر الأسلحة في الفضاء الخارجي".

السيد لوشينين (الاتحاد الروسي)

وكذلك أبلغ الرئيس فلاديمير بوتين المؤتمر بأنه يجري الآن إعداد مشروع معاهدة بشأن حظر نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي، ونأمل أن ترسل نسخة منه إلى شركائنا في مستقبل قريب. ولقد كان هذا البيان الهام الذي أدلى به الرئيس الروسي مكرساً كلياً تقريباً لمسائل تتصل بزع السلاح وبالأمن الدولي. وبالطبع سنرجع إليه من جديد في المستقبل. وتتسم الملاحظة التالية المقتبسة من بيان الرئيس الروسي بأهمية خاصة بالنسبة إلى المؤتمر، إذ قال الرئيس بوتين: "إن خطر احتمال زعزعة استقرار العلاقات الدولية يتصل أيضاً بالركود الواضح المسجل في مجال نزع السلاح. وتدعو روسيا إلى استئناف الحوار بشأن هذه ... المسألة".

ولمسألة منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي جوانب وأبعاد شتى نناقشها باستمرار في المؤتمر. لقد أصبحنا نعتمد جميعاً اعتماداً متزايداً على تكنولوجيات الفضاء الخارجي كما أصبحنا نلجأ إليها أكثر فأكثر في مجالات النشاط البشري الرئيسية. وهذا ما يجعل ضمان الأمن في الفضاء الخارجي ضرورياً اليوم أكثر من أي وقت مضى - وهذا هو ما يتطلبه عالمنا اليوم. ويمكن للمؤتمر أن يحقق ذلك بإبرام اتفاق متعدد الأطراف يأخذ في الاعتبار المصالح المشروعة لجميع الدول، وبمعالجة النواقص المعروفة في القانون الدولي للفضاء الخارجي. لقد حان الأوان لتتحول من الكلام إلى الأفعال. فإن لم نفعل ذلك، وكما تشير التطورات الأخيرة، فإننا سنضطر على ما يبدو إلى حظر سباق التسلح في الفضاء الخارجي عوضاً عن منع حدوثه، وتلك مهمة أصعب بدون شك.

ونقترح، فيما سنضطلع به من أعمال في المستقبل بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، التركيز على فكرة صياغة معاهدة جديدة بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي ومنع استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي. وكانت روسيا والصين قد اقترحتا في شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٢، بالاشتراك مع جهات أخرى، عناصر يمكن تضمينها في المعاهدة، وكانت تلك العناصر موضع مناقشات لأكثر من أربع سنوات. وتستهدف المعاهدة حظر نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي، أي تسليح الفضاء الخارجي، فضلاً عن حظر استعمال القوة ضد أجهزة موجودة في الفضاء الخارجي. وبناءً عليه، يمكن لنا أن نواصل النظر في مسألة حظر نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي على غرار مجموعة العناصر المقترحة للمعاهدة التي أشرت إليها على التو.

ويمكن أن نركز في أعمالنا على المواضيع التالية. أولاً، الدبلوماسية، وأهداف الاتفاق الجديد، ومكانته في نظام القانون الدولي للفضاء الخارجي، وإسناد أهميته، وفائدته العملية. ثانياً، المصطلحات والتعاريف، والحاجة إليها، ومضمونها المحتمل. ثالثاً، النطاق، والالتزامات الأساسية. رابعاً، استخدام الفضاء الخارجي لأغراض سلمية وأغراض أخرى. خامساً، الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي؛ ضرورة وإمكانية وضع تدابير للتحقق من مدى الامتثال للالتزامات الأساسية ومضمون هذه التدابير. سادساً، إجراءات لتسوية النزاعات. سابعاً، ضرورة وإمكانية إنشاء مؤسسة تكلف بتنفيذ المعاهدة. وكيفية تفاعل تلك المؤسسة مع لجنة الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي ومنظمات دولية أخرى. ثامناً، المعاهدة والتعاون الدولي على استكشاف الفضاء الخارجي وتطوير استخداماته لأغراض سلمية. تاسعاً، مسائل تنظيمية: إمكانية تقديم تعديلات، وإجراءات التوقيع والتصديق على المعاهدة ودخول المعاهدة حيز النفاذ. عاشراً، عناصر يمكن إضافتها إلى المعاهدة.

السيد لوشينين (الاتحاد الروسي)

وبالطبع، يمكن لنا، إن تطلب الأمر، أن نناقش مواضيع فرعية معينة في إطار كل بند من البنود المذكورة أعلاه. فيبدو لنا على سبيل المثال أن المسائل المتصلة بتعاريف معينة وبالعلاقة بين القيود المقترحة، من جهة، والممارسات والخطط والسياسات العسكرية وسياسات الفضاء الخارجي المعمول بها، من جهة أخرى، مواضيع تستحق النظر فيها بصورة مستقلة. كما أن موضوع تدابير بناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي يستحق اهتماماً خاصاً. وبالطبع، ستجرى جميع هذه المناقشات بمشاركة خبيرنا.

أرجو أن تعتبروا تلك الأفكار كمساهمة يسهم بها وفدي في المناقشات الموضوعية التي تجرى الآن بشأن البند ٣ في إطار الجلسات العامة غير الرسمية التي يعقدها المؤتمر. ونود انتهاز هذه الفرصة لشكر المنسق المعني بذلك البند، السيد ميير، سفير كندا الموقر، لما بذله من جهود دؤوبة متمنين له كل النجاح.

ونحن، على عهدنا السابق، مستعدون اليوم لنقدم بالاشتراك مع زملائنا الصينيين الموقرين الصيغة الثالثة الموسعة من "تجميع التعليقات والاقتراحات المتعلقة بورقة العمل CD/1679". والوثيقة المذكورة هي استعراض لكافة الأفكار الأساسية المعرب عنها حتى الآن في إطار المناقشات التي أجريت حول العناصر الأساسية لمعاهدة حظر نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي. لقد حاولنا توخي الموضوعية ولم ندرج الحجج المؤيدة فحسب بل والحجج المعارضة أيضاً. وللوثيقة قيمة عملية إذ ستمكننا من إحراز تقدم دون الرجوع إلى مسائل تناولناها من قبل كما ستساعد الوفود على التركيز بسرعة في مناقشاتنا الموضوعية على مجالات البحث المتصلة بالمسائل العسكرية في الفضاء. ولكننا نأمل قبل كل شيء أن يساعد هذا التجميع على إقناع هؤلاء الذين ما زالت تراودهم شكوك حول ضرورة وضع معاهدة أو ضرورة تحديد بعض عناصرها.

وتعطي المواد الشاملة والمنظمة المدرجة في التجميع صورة مثيرة للانتباه عن التقدم المحرز في الجهود المبذولة في المؤتمر لتناول مسألة حظر نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي. وتبين الوثيقة أيضاً ما سنضطر إلى التفكير فيه ومناقشته وسبل ذلك إن أردنا إبرام هذا الاتفاق الذي طال انتظاره.

ونطلب إلى الأمانة أن تعمم التجميع بوصفه وثيقة رسمية من وثائق المؤتمر. ونود في الوقت نفسه أن نشكر الأمانة لنشرها في مدونة مستقلة (CD/INF.50/Add.1، مؤرخة ١ شباط/فبراير ٢٠٠٧) مجموعة الوثائق المقدمة من الوفود في السنة الماضية بشأن مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. والوثيقة المذكورة هي إضافة إلى المجموعة الكبيرة والمفيدة للغاية المؤلفة من كافة الوثائق الصادرة عن المؤتمر منذ عام ١٩٨٤ بشأن موضوع المسائل العسكرية في الفضاء. ويمكن الإطلاع على هذه المجموعة في الوثيقة CD/INF.50 المؤرخة ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٦.

ونأمل أن تستخدم تلك المواد استخداماً فعلياً أثناء المناقشات الموضوعية التي سنجرىها بشأن مسألة حظر نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي الآن وفي المستقبل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي الموقر على بيانه، وأعطي الكلمة الآن للسيد براساك، سفير ألمانيا الذي يتكلم باسم الاتحاد الأوروبي.

السيد براساك (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أتقدم إليكم بالشكر الجزيل لتسامحكم معي وسماحكم بأن آخذ الكلمة مرة أخرى في جلسة مؤتمر نزع السلاح هذه. وأقدم هذا البيان باسم الاتحاد الأوروبي عن موضوع ضمانات الأمن السلبية.

يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي.

اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، بأن أهني مرة أخرى السفير ميير، سفير كندا، والسفير داروشا باراهوس، سفير البرازيل، لتوليتهما منصب المنسق للبند ٣ والبند ٤ من جدول الأعمال، على التوالي. السيد الرئيس، يود الاتحاد الأوروبي أن يؤكد لكم ولجميع المنسقين أيضاً، دعمه التام للجهود التي تبذلونها لتوجيه أعمالنا وتسييرها.

يرحب الاتحاد الأوروبي بهذه المناقشة التي تجرى، في مؤتمر نزع السلاح بشأن الترتيبات الدولية الفعالة لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها، متابعة للمناقشات المركزة والمنهجية التي كرّست العام الماضي لهذا الموضوع الذي مازال يعتبر بنداً هاماً في جدول الأعمال الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار.

وكما اتضح بالفعل من الموقف المشترك الذي تبناه الاتحاد الأوروبي في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ بشأن المؤتمر الاستعراضي المعقود في عام ٢٠٠٥ لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهو موقف نتمسك به، يؤيد الاتحاد الأوروبي متابعة النظر في مسألة ضمانات الأمن المتاحة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار. وفي هذا السياق، نذكر بالجوانب الهامة في المقرر ٢ المعتمد في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، المعقود في عام ١٩٩٥، لاستعراض المعاهدة وتمديدتها وكذلك في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي المعقود في عام ٢٠٠٠ لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، آخذين في الاعتبار الأوضاع الراهنة. وكما جاء في استراتيجية الاتحاد الأوروبي التي اعتمدها المجلس الأوروبي في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وكذلك في الموقف المشترك الذي تبناه الاتحاد الأوروبي بشأن المؤتمر الاستعراضي المعقود في عام ٢٠٠٥ لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، قد تلعب ضمانات الأمن الإيجابية والسلبية دوراً هاماً إذ يمكن استخدامها كحافز لعدم حيازة أسلحة الدمار الشامل وكرادع لذلك في نفس الوقت. وسيشجع الاتحاد الأوروبي مواصلة النظر في ضمانات الأمن.

وفي سياق الترتيبات الدولية الفعالة لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها، ما زال الاتحاد الأوروبي يولي أهمية كبيرة لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية معترف بها على الصعيد الدولي ومحددة على أساس ترتيبات تضعها بحرية دول المناطق المعنية بمراعاة المبادئ التوجيهية التي اعتمدها هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في دورتها الموضوعية المعقودة في عام ١٩٩٩. وكذلك يذكر الاتحاد الأوروبي بأن المناطق الخالية من الأسلحة النووية يجب أن تضمن خلو الأقاليم المعنية خلواً تاماً من الأسلحة النووية. وتفيد المناطق الخالية من الأسلحة النووية في تعزيز السلم والأمن الإقليميين والعالميين وهي وسيلة لتشجيع نزع السلاح النووي والاستقرار والثقة. ويعد إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية وسيلة أيضاً لتعزيز ضمانات الأمن السلبية على الصعيد الإقليمي.

السيد براساك (ألمانيا)

ويشير الاتحاد الأوروبي أيضاً إلى أنه يمكن منح ضمانات الأمن السلبية على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف أو إقليمي.

ويطلب الاتحاد الأوروبي، بصفة خاصة، إلى جميع الدول في الشرق الأوسط أن تجعل تلك المنطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل وأجهزة إيصالها بصورة يمكن التحقق منها فعلياً امتثالاً لما ورد في القرار المعتمد بشأن الشرق الأوسط في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، المعقود في عام ١٩٩٥، لاستعراض المعاهدة وتمديداتها.

ويكرر الاتحاد الأوروبي التزامه مرة أخرى يجعل شبه الجزيرة الكورية منطقة خالية من الأسلحة النووية.

وكما ورد في المبادئ التوجيهية التي اعتمدها هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، في عام ١٩٩٩، تعد كل منطقة نتاج ظروف معينة ويجب أن تعبر عن تنوع الأوضاع القائمة فيها. ويجب أن تكون كل منطقة خالية من الأسلحة النووية كياناً جغرافياً محدداً بدقة.

ونطلب إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تؤكد من جديد في المحافل المعنية ضمانات الأمن الموجودة التي أشار إليها مجلس الأمن في قراره ٩٨٤ الصادر في عام ١٩٩٥ وأن توقع وتصدق على البروتوكولات ذات الصلة الموضوعة بشأن المناطق الخالية من الأسلحة النووية بعد إجراء المشاورات الواجبة، معترفة بأن ضمانات الأمن المستمدة من المعاهدة متاحة لتلك المناطق.

إن الزخم الذي تحقق في مؤتمر نزع السلاح العام الماضي والمستمر بل والمعزز في هذا العام بفضل الاقتراح الذي قدمه رؤساء هذا العام الستة لتحديد إطار تنظيمي، قد يفيد، أيضاً، في إضافة أبعاد جديدة تساعد على مواصلة النظر في مسألة ضمانات الأمن السلبية بصورة تتسم بدرجة أكبر من الموضوعية. ولقد سبق أن ذُكر الاتحاد الأوروبي في بيانه المقدم في الجلسة الافتتاحية المعقودة يوم ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، بتأييده لمواصلة النظر في ضمانات الأمن المتاحة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل ألمانيا الموقر على بيانه باسم الاتحاد الأوروبي وأعطى الكلمة الآن للسيد ليفانوف، سفير إسرائيل.

السيد ليفانوف (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي مرة أخرى بأن أهنيئ السفارة ميتشالي على تسلمها رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وانتهاز هذه الفرصة لأثني عليها وعلى أعضاء الفريق العامل معها للجهود المكثفة التي بذلوها خلال فترة ما بين الدورتين لتقديم برنامج عمل عام ٢٠٠٧، وأود أن أؤكد دعمي ودعم وفدي التامين لها وتعاوننا الكامل معها آملي أن يحتذي جميع الرؤساء القادمين مثالا في توخي الحصافة والحياد في رئاستهم.

السيد ليفانون (إسرائيل)

ونعرب عن مشاطرتنا رأي العديد من الزملاء في حمل مؤتمر نزع السلاح على بلوغ أهدافه خدمة للمجتمع الدولي. ولقد اكتسب هذا الهدف أهمية كبيرة على ضوء التحديات الأمنية الرئيسية التي يواجهها العالم الآن. وقد أكدت الأعمال المنجزة في مؤتمر نزع السلاح خلال السنة الماضية أهمية المؤتمر الدائمة وضرورة الاستمرار في مناقشة شتى المسائل مناقشة منهجية. ونعرب عن ثقتنا في العمل الذي سيقوم به المنسقون الذين عينهم الرؤساء ونأمل أن يبرز هذا العمل الأوليات التي يجب أن يتناولها مؤتمر نزع السلاح.

لقد أعرب وفدي عن انضمامه إلى توافق الآراء بشأن اعتماد جدول أعمال المؤتمر إلى جانب الإعلان الرئاسي الذي يميز لكل عضو من أعضاء المؤتمر إثارة أي مسألة أمنية لها صلة بأعمال المؤتمر. وقد اخترنا أن نفعل ذلك بالرغم من اعتقادنا الراسخ بأن جدول الأعمال الحالي لمؤتمر نزع السلاح لا يظهر كما يجب جهداً فعلياً لمعالجة التحديات الأمنية التي نواجهها اليوم.

ومؤتمر نزع السلاح هو الحفل المتعدد الأطراف الوحيد الذي عيّنه المجتمع الدولي لتناول المسائل المتصلة بعدم الانتشار، وتحديد الأسلحة، ونزع السلاح، ولكنه ما زال متورطاً حتى اليوم في محاولات لمعالجة أهداف بعيدة المدى دون إيلاء الاعتبار الواجب لأهداف على الأجل القصير تتسم بدرجة أكبر من الواقعية وتساعد على تمييز أكثر المخاطر إلحاحاً أو تهديداً بين المخاطر التي تهدد الأمن والاستقرار الدوليين.

ولا تعارض إسرائيل تحديد أهداف بعيدة المدى كذلك، ولكن من الواضح في نفس الوقت أن السعي لتحقيق أهداف بعيدة المدى دون القيام أولاً بتحديد ومعالجة المخاطر القائمة، هو أمر غير فعال. فلن تتمكن من تحقيق أهدافنا المستقبلية المشتركة بإيجاد عالم آمن للجميع تحقيقاً جدياً إلا عندما نتناول المخاطر الحالية على النحو الواجب. أي، بعبارة أخرى، يجب على الأعضاء أن يتعاونوا على إيجاد الشروط التي تفضي إلى تحقيق نزع سلاح عام وكامل.

ويوجد في رأينا خطران أساسيان يهددان السلم والأمن في العالم ويستحقان إيلاءهما أولوية قصوى في مؤتمر نزع السلاح، وهما: خطر الإرهاب بشتى أبعاده، وخطر انتشار أسلحة الدمار الشامل وأجهزة إبصاها. ولقد بلغ تهديد هذين الخطرين للسلم والاستقرار الدوليين في هذا العام مستويات لم يكن لها مثيل من قبل. وقد يؤدي الإخفاق في التوصل إلى حل ملائم للتصدي لهذين الخطرين، بل وسيؤدي على الأرجح، إلى تدهور الوضع الأمني الفردي والإقليمي والعالمي تدهوراً شديداً.

لقد اتخذ المجتمع الدولي بعض التدابير لمنع وصول الأسلحة إلى الإرهابيين ولكن نطاق تلك التدابير محدود ويوجب بذل جهود إضافية. وسبق أن أقر المجتمع الدولي مشكلة النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لدى الاتفاق على مجموعة من التدابير المحددة في برنامج عمل الأمم المتحدة في تموز/يوليه ٢٠٠١. وعجز المؤتمر الاستعراضي المعقود في تموز/يوليه الماضي عن الاتفاق على وثيقة حثامية يجب أن يعتبر بمثابة تأكيد جديد للالتزام بتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل عمله الهادف إلى الحد من مخاطر هذه الظاهرة. ومشكلة النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة هي بالنسبة إلى إسرائيل أحد أخطر ظواهر واقعنا اليومي وأكثرها زعزعة للاستقرار وهذا يتيح الفرصة بوضوح لتنفيذ برنامج العمل في منطقتنا.

السيد ليفانون (إسرائيل)

ولقد أصبحت مسألة نقل الأسلحة إلى الإرهابيين تتسم بطابع استراتيجي أخطر في الآونة الأخيرة نظراً إلى نوعية وكمية وتعقيد الأسلحة التي تستمر في التدفق إلى الإرهابيين والتي ما عادت، منذ فترة طويلة، تقتصر على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وخطر حصول منظمات إرهابية على نظم الدفاع الجوي التي يحملها الأفراد وعلى الصواريخ والقذائف المطورة خطر وشيك يهدد السلم والاستقرار. ولكن لا تعمل المنظمات المذكورة في فراغ - إذ تدعمها دول تسمح بحيازتها لتلك الأسلحة. ولقد ثبت ذلك تماماً بالدعم النشط الذي دعمت به سوريا حزب الله. وتعتقد إسرائيل بأن مؤتمر نزع السلاح هو، في جملة المحافل الدولية المعنية الأخرى، وسيط ملائم لمعالجة هذه المسألة وإتاحة منصة لوضع ترتيبات دولية أخرى لمنع انتشار الأسلحة بين الإرهابيين.

وكما ذكرت من قبل، فإن المسألة الثانية التي توجب على المجتمع الدولي اتخاذ إجراء قوي وحاسم، هي مسألة سلوك الدول التي تصنع أسلحة الدمار الشامل دون أن تأبه بتأثيراتها الدولية. وتبذل تلك الدول جهداً كبيراً، بالإضافة إلى ذلك، لتطوّر أجهزة الإيصال في نفس الوقت.

ولقد بادرت إسرائيل، لتكون مثلاً يقتدى به في مجال الأسلحة التقليدية، بوضع تشريعات جديدة لمراقبة الصادرات، وهي تشريعات تفرض مراقبة صارمة على صادرات أي مادة أمنية وعلى المعدات ذات الاستخدام المزدوج أيضاً. وبصفة أعم في سياق انتشار أسلحة الدمار الشامل، قامت إسرائيل، خلافاً لدول أخرى في المنطقة، بالتوقيع على اتفاقية الأسلحة الكيميائية وعلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وأعربت إسرائيل، بالإضافة إلى ذلك، عن دعمها للمبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار وأيدت مؤخراً المبادرة العالمية للحد من المخاطر وكذلك أقرّت وباشرت عملية التصديق على النسخة المستحدثة للاتفاقية الدولية للحماية المادية للمواد النووية.

واتخذت إسرائيل إجراءات حاسمة في مجال عدم الانتشار. وتذكر بين التدابير المتخذة مؤخراً العملية الداخلية المكثفة المشتركة بين الوكالات التي شرعت فيها إسرائيل وأسفرت عن تدعيم إطارها القانوني بالتقيد عملياً بالمبادئ التوجيهية لمجموعة موردي المواد النووية، فضلاً عن التزامها الرسمي السابق بالتقيد بالمبادئ التوجيهية لمجموعة أستراليا وبالمبادئ التوجيهية لنظام مراقبة تكنولوجيا القذائف.

وفي نفس السياق، ترحب إسرائيل بالقرار ١٥٤٠ الصادر عن مجلس الأمن للأمم المتحدة وبالقرار ١٦٧٣ الممدد له واللذين يطالب مجلس الأمن فيهما اتخاذ تدابير لمنع الإرهابيين من الحصول على أسلحة الدمار الشامل. ونعتقد بأن هذين القرارين سيسهمان إلى حد كبير في تدعيم الجهود المبذولة في مجال عدم الانتشار. وبالإضافة إلى ذلك، وقّعت إسرائيل في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ على اتفاقية الأمم المتحدة لقمع أعمال الإرهاب النووي. والتوقيع على هذه الاتفاقية هو جزء من النهج المتعدد الجوانب الذي تنتهجه حكومة إسرائيل فيما تبذله من جهود لمكافحة الإرهاب بشتى أشكاله. وهو، بالإضافة إلى ذلك، تدبير متساوق والإصلاح العام الذي تجريه إسرائيل لتشريعات مراقبة الصادرات بالاستناد إلى مبادئ اتفاق واسنار.

السيد ليفانوف (إسرائيل)

وفي أثناء المناقشات العامة، أعرب عدد قليل من الوفود عن رغبته في مناقشة مسألة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وتؤيد إسرائيل إمكانية إنشاء مثل هذه المنطقة كما بينته بانضمامها إلى القرار المعتمد تحت نفس العنوان بتوافق الآراء في اللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة. ونحن ما زلنا ملتزمين، بالطبع، برؤيا شرق أوسط يتحول إلى منطقة خالية من الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية وخالية أيضاً من القذائف التسيارية.

ولكننا من الواقعية أيضاً بالقدر الذي يجعلنا نعتقد بأنه لا يمكن في الشرق الأوسط، كما حصل في جميع المناطق الأخرى عملياً، النجاح في إنشاء مثل هذه المنطقة بتجاهل السياق. وأشاطر زميلي الألماني رأييه في أنه لا يمكن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية إلا بعد تغيير الجو السياسي - الاستراتيجي الإقليمي تغييراً جذرياً من خلال عملية تدريجية لبناء الثقة والتصالح، تُتخذ بعدها تدابير أكثر تواضعاً لتحديد الأسلحة. ولكن، مع الأسف، لم يطرأ هذا التغير على الشرق الأوسط حتى الآن بسبب أفعال وسياسات دول أخرى في المنطقة.

فمنذ دخول معاهدة عدم الانتشار حيز النفاذ اعترفت الوكالة الدولية للطاقة الذرية رسمياً بوقوع أربع حالات خطيرة من حالات عدم الامتثال. سجّلت ثلاث من بينها في منطقتنا، في دول لا تعترف بوجود إسرائيل، وما زالت إحدى هذه الدول تدعو صراحة إلى القضاء عليها.

فتواصل إيران، بغض النظر عن قرارات مجلس الأمن، تطوير برنامجها النووي وتطور في نفس الوقت أجهزة إيصال متوسطة وبعيدة المدى، كما بينته بوضوح تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية وكما صرّح به مؤخراً المدير العام للوكالة.

وتعتبر إيران، بالإضافة إلى ذلك، مصدراً ينشر عناصر حساسة من عناصر برامج الأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل، وهي تتكفل صراحة بتسليح وتدعيم منظمات إرهابية، أولها وأهمها حزب الله. وجدير بالملاحظة أن سورية تدعم إيران فعلياً في تكفلها بهذا. وفي الوقت الذي يستمر فيه هذان البلدان في الاستخفاف بقرارات مجلس الأمن للأمم المتحدة، المعتمدة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة - أحدهما تجاهلاً لقراري مجلس الأمن ١٧٣٧ و١٦٩٦، والآخر انتهاكاً صريحاً لقرار مجلس الأمن للأمم المتحدة ١٧٠١ - لا يمكن للمجتمع الدولي أن يستمر في عدم الاكتراث بهذا الانتشار الخطير للأسلحة.

ويجب الرد بصورة واقعية ومدركة على هذه الطائفة الخطيرة من التهديدات. ولقد ثبت أن محاولات تجاهل الواقع وإرجاء تنفيذ التدابير اللازمة ليست نهجاً سليماً.

دعوني أختتم كلامي مبيناً أنه إن أردنا المضي قدماً في مؤتمر نزع السلاح لبلوغ أهداف طموحة طويلة الأجل، وجب علينا أن نسعى أولاً لتهيئة الظروف التي تفضي إلى تحقيق الأمن للجميع. ويجب التدرج في هذه العملية ابتداءً بمعالجة المخاطر الأصلية والراهنة التي تهدد السلم والأمن الدوليين، أي على وجه التحديد انتشار أسلحة الدمار الشامل وخطر الإرهاب الدولي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل إسرائيل الموقر على بيانه. وأعطي الكلمة الآن للسيدة دارلو، سفيرة نيوزيلندا.

السيدة دارلو (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أنتهز هذه الفرصة اليوم لأتناول في جلستنا الرسمية العامة مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

فلا بد من منع تسليح الفضاء الخارجي لضمان إمكانية استفادتنا من الموارد الفضائية الآن وفي المستقبل على حد سواء. ومصالحنا الجماعية تقضي بصون الفضاء وتكريسه لتطوير التكنولوجيات السلمية والاستكشافات العلمية.

ومسألة الحفاظ على فضاء خال من الأسلحة هي مسألة أساسية حقاً بالنسبة إلى هذا المؤتمر، وهي مسألة هامة للغاية بالنسبة إلى كافة الدول، بما فيها تلك التي لا يوجد لديها برامج فضائية على غرار دولتي. والتطبيقات التجارية والعلمية للفضاء الخارجي تتوسع باستمرار في طائفة من المهام التي تتنوع بشكل متزايد - ابتداءً من الاتصالات وحتى رصد تغير المناخ. ويجب أن نتأكد من أن التسلح لن يقوض فرص التنمية السلمية في المستقبل.

وفي هذا الصدد، أعربت نيوزيلندا عن قلقها إزاء ما ورد إليها من أنباء تفيد بأن الصين أجرت تجربة [لأسلحة] مضادة للسواتل دون إخطار مسبق - وهي أول تجربة من هذا النوع منذ ٢٠ سنة. ونشعر بخيبة أمل لأن تدابير الشفافية وبناء الثقة كتلك التي ناقشناها في هذا الحفل بالذات، لم ترأى على ما يبدو. وتعرب نيوزيلندا عن اعتراضها القوي الدائم على أي محاولة لتسليح الفضاء الخارجي.

وقد يكون تقييم الإمكانات الموجودة لوضع إطار قانوني أشمل ينظم تجريد الفضاء الخارجي من الأسلحة نتيجة مفيدة للمناقشات التي نجريها في الجلسات غير الرسمية المكرسة لهذا الموضوع. وكانت كندا قد عممت خلال مناقشات العام الماضي ورقة عمل مفيدة للغاية استهدفت تعيين الثغرات الموجودة في النظم القانونية الحالية. ونعتقد بأن ذلك قد يشكل منطلقاً جيداً لمعرفة ما إذا وجد توافق بشأن الثغرات القائمة قبل مباشرة المناقشات حول أفضل وسائل معالجتها. وكذلك أنجزت روسيا والصين عملاً مفيداً للغاية في هذا الصدد، ونشكرهما لنسخة التجميع المستكملة التي عممت صباح هذا اليوم.

أما الحجج التي تساق لبيان أنه لا يوجد حالياً سباق تسلح في الفضاء الخارجي وأنه لا حاجة بالتالي لتناول هذا الموضوع، فهي تتجاهل الفوائد الوقائية التي يمكن أن يحققها اتباع نهج تحوطي.

لقد رأينا من قبل في هذا الحفل أنه توجد سابقة فيما يتصل بوضع إطار قانوني جامع للاستخدامات السلمية، وهي سابقة معاهدة أنتاركتيكا التي وضعت في عام ١٩٦١. وكان أحد الاعتبارات الهامة بالنسبة إلى الدول المشتركة في تلك العملية، هو الاعتقاد بأن الفوائد التي يحتمل أن يستمدّها المجتمع العالمي من حيث الاستخدامات السلمية والأبحاث العلمية التي يمكن القيام بها في تلك القارة بموجب نظام معاهدة دولية متفق عليها، تتجاوز كافة الفوائد المحدودة التي يمكن أن تستمدّها الدول فرادى ربما عن طريق التسلح أو النشر العسكري.

السيدة دارلو (نيوزيلندا)

وهذا يشكل في نظرنا مجموعة موازية من الشروط التي ينبغي أن نأخذها في الاعتبار لدى النظر في تدابير منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة نيوزيلندا الموقرة على بيانها. وأود الآن إعطاء الكلمة للمتكلم التالي على قائمتي، السيد براساد، سفير الهند.

السيد براساد (الهند) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا بأن أستهل كلامي بالإعراب عن سرورنا البالغ لتسلمكم الرئاسة. لقد أجرينا، الأسبوع الماضي، ضمن الإطار التنظيمي المقرر للجزء الأول من دورة مؤتمر نزع السلاح في عام ٢٠٠٧، مناقشات مفيدة بشأن البندين ١ و ٢ من جدول الأعمال في الجلسة العامة المعقودة في ٦ شباط/فبراير وفي الجلسات غير الرسمية الست المعقودة بعدها. وأود، في هذا الصدد، الإعراب عن تقدير وفدي للمبادرة التي اتخذها رؤساء مؤتمر هذا العام جماعة. ونود، على وجه التحديد، تهنئة السفارة ميتشالي بصفتها الرئيسة الأولى شاغلة المنصب حالياً. كما أن المنسقين الموقرين الثلاثة الذين ترأسوا الجلسات غير الرسمية المعقودة بشأن المواد ١ و ٢ و ٣ من جدول الأعمال، وهم السفير سترومين، والسفير تريزاً، والسفير ميير، يستحقون الشناء لتسيير الاجتماعات بصورة مثالية تدعو إلى التفاؤل فيما يتعلق بأعمال المؤتمر هذا العام.

لقد أبرزت مناقشات الأسبوع الماضي قرار الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، الوارد في الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح وكذلك في إعلان الأمم المتحدة بشأن الأللفية، ومفاده أن نزع السلاح النووي هو أخطر المواضيع المدرجة في جدول أعمال نزع السلاح العالمي وأن هدفنا النهائي هو إزالة الأسلحة النووية إزالة تامة.

والهند، إذ تحتفظ بحد أدنى معقول من القوة النووية الرادعة، فهي ما زالت ملتزمة ببلوغ هدف عالم خال من الأسلحة النووية عن طريق نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي بصورة غير تمييزية ويمكن التحقق منها. والمبدأ المسؤول الذي تنقيد به الهند في المجال النووي، مبدأ قائم على أساس عدم المبادرة باستعمال الأسلحة النووية وعدم استعمالها ضد دول غير حائزة للأسلحة النووية. ويؤكد هذا المبدأ مرة أخرى استعداد الهند للانضمام إلى مفاوضات متعددة الأطراف لتخفيض الأسلحة النووية وإزالتها. وما زالت الهند تنقيد بالوقف الاختياري لتجارب التفجير النووي. ونحن مستعدون للاشتراك في مفاوضات تعقد في إطار المؤتمر بشأن معاهدة غير تمييزية، متعددة الأطراف، ويمكن التحقق منها دولياً وبصورة فعالة، لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى.

وقد قدمنا، أثناء المناقشات غير الرسمية، اقتراحات محددة عرضتها الهند لإحراز توافق في الآراء يعزز قدرة المجتمع الدولي على بلوغ هدف نزع السلاح النووي. ولقد تم بيان الاقتراحات المقدمة في الورقة غير الرسمية التي جمعها السفير سترومين بشأن البند ١ من جدول الأعمال، وهي ورقة جمعت في قائمة كافة الاقتراحات الفعلية المقدمة بشأن مسائل هامة تتطلب تركيزاً أكبر في الجزء الثاني من الدورة السنوية بغية الشروع في المفاوضات.

السيد براساد (الهند)

وتيسيراً لمتابعة النظر في الخطوات العملية اللازمة لبذل جهود متدرجة ومنهجية لوقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي وتفادي نشوب حرب نووية، أطلب إلى أمانة المؤتمر، بصورة مستقلة، أن تعمم على أعضاء المؤتمر نص ورقة العمل التي أعدها الهند بشأن نزع السلاح النووي وقدمتها في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ إلى اللجنة الأولى للجمعية العامة في دورتها الحادية والستين. وسيساعد ذلك على مواصلة المناقشات حول البندين ١ و ٢ من جدول الأعمال في الجلسات القادمة للمؤتمر.

لقد استفدنا من الأسلوب المتبع لإجراء المناقشات التي تمت في إطار غير رسمي في أغلب الأحيان. وسمح ذلك بتبادل الآراء بمزيد من الحرية كما سمح بتوضيح المسائل المدرجة في جدول الأعمال المعروض علينا بصورة أكبر. وتعرب الهند عن التزامها الدائم إلى جانب وفود أخرى بالبحث عن سبل مباشرة الأعمال الموضوعية بشأن جميع المسائل الأساسية المدرجة في جدول أعمال المؤتمر مع أخذ اهتمامات وأولويات أعضاء المؤتمر في الاعتبار وضمان دعمهم. ونأمل أن تسهم التوصيات والاقتراحات المقدمة من الدول الأعضاء ومداولاتنا الإضافية في التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل المؤتمر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الهند الموقر على بيانه والكلمات الطيبة التي وجهها للرئيس أيضاً. وأعطي الكلمة الآن للسيدة جانجوا، سفيرة باكستان.

السيدة جانجوا (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية): السيد الرئيس، يسرنا أن نراكم تترأسون مناقشات مؤتمر نزع السلاح حول مسألتين هامتين، هما منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وضمانات الأمن السلبية. وسنركز في بياننا اليوم على منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ونعترم بحث ضمانات الأمن السلبية في الأسبوع القادم.

أوضحنا في المناقشات غير الرسمية التي أجريت يوم البارحة موقفنا بشأن مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ونشكر السفير ميير لتوجيهه هذه المناقشات. وسنكرر بإيجاز اليوم المبادئ الأساسية التي عرضناها يوم البارحة.

يبرز اعتماد المجتمع الدولي المتزايد على الفضاء لتحقيق التنمية الاقتصادية والأمن، أهمية استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. وتشكل الإمكانيات الهائلة التي يفتحها الفضاء أمام تكنولوجيا الاتصالات وأثر هذه التكنولوجيا في حياة السكان المقيمين في أنأى مناطق العالم، مثلاً واضحاً على استخدامات الفضاء لأغراض سلمية تعود بالمنفعة على الجميع. واستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه لأغراض سلمية يخدم مصلحة البشرية جمعاء.

ويوجب علينا ميثاق الأمم المتحدة عدم اللجوء إلى استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية. ويشمل هذا الواجب الأنشطة الفضائية.

السيدة جانجوا (باكستان)

والقلق الناشئ إزاء تسليح الفضاء الخارجي يزداد باستمرار. وستكون نتائج نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي وخيمة إن أخفقنا في منع تسليح الفضاء. ونعتقد بأن تدابير منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ستساعد على تبديد خطر كبير يهدد السلم والأمن العالميين.

ويعتبر مؤتمر نزع السلاح المحفل الوحيد للتفاوض على نزع السلاح وتقع على عاتقه مسؤولية أساسية في التفاوض على معاهدة متعددة الأطراف لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وإبرام تلك المعاهدة.

ولا تتصدى معاهدة الفضاء الخارجي المبرمة في عام ١٩٦٧ والتي تحتفل هذا العام بذكرها الأربعين، كما لا تتصدى اتفاقات أخرى متعددة الأطراف بصورة كاملة لخطورة هذه المسألة. كما لا تبين تلك الصكوك التقدم المحرز في تكنولوجيا الفضاء.

ونشاط الأغلبية رأيها في أنه يجب على المؤتمر أن يتناول الثغرات الموجودة في الصكوك القانونية الدولية الحالية ويسعى لتسويتها، إذ لا تكفي تلك الصكوك لحظر نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي.

وننتهز هذه الفرصة لنشكر الصين وروسيا لتقديمهما النسخة الثالثة المنقحة والمعدلة لجميع التعليقات والاقتراحات المتعلقة بورقة العمل المقدمة في مؤتمر نزع السلاح لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي (CD/1679). ونحن متيقنون من أن هذه الوثيقة المستكملة الشاملة ستساعدنا على إحراز تقدم في مناقشاتنا بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وهناك كم مذهل من الوثائق المتاحة لمؤتمر نزع السلاح بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وذلك يعود بدرجة كبيرة إلى التزام الصين وروسيا بإحراز تقدم في المناقشات وإلى ما تبذلانه من جهود مستمرة في هذه المحاولة. ولقد تحقق هذا أيضاً بفضل الأوراق التي قدمتها كندا.

والعمل المنجز في مؤتمر نزع السلاح وفي الحلقات الدراسية المعقودة داخل المؤتمر وخارجه، ولا سيما في إطار معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، دليل واف على أهمية الموضوع وخطورته. ويتيح هذا العمل مواد كافية لمباشرة مفاوضات بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي فور انتهائنا من وضع برنامج عمل المؤتمر. وفي هذا الصدد، مازال اقتراح السفراء الخمسة يشكل أساساً سليماً يمكن الاستناد إليه لوضع برنامج عمل متزن وشامل لمؤتمر نزع السلاح.

ولقد طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها ٥٨/٦١ إلى مؤتمر نزع السلاح مرة أخرى أن ينشئ لجنة مخصصة وأن يجري مفاوضات لوضع اتفاق متعدد الأطراف لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. والموجز التمهيدي الذي قدمه وفد روسيا اليوم بشأن المعاهدة هو مثال واضح عما يمكن أن تكون عليه تلك المعاهدة.

ونحن ملزمون بتلبية الطلب الوارد في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بمباشرة أعمالنا بكل جدية في مجال منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة باكستان الموقرة على بيانها وأعطي الكلمة الآن للمتكلم التالي على قائمتي، السيد شكري، سفير مصر.

السيد شكري (مصر) (تكلم بالإنكليزية): دأبت مصر على إظهار اهتمامها الكبير بمسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. فكانت تدعو دائماً إلى استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه لأغراض سلمية فقط ولما فيه منفعة البشرية وبما يخدم مصلحة جميع الدول بغض النظر عن نموها الاقتصادي أو تطورها العلمي. وبقيننا هذا، ينبع من اعتقادنا الراسخ بأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي سيسمح، لا شك، بتجنب أي خطر قد يهدد السلم والأمن الدوليين. ولقد قدمت مصر في الدورة الحادية والستين للجمعية العامة، القرار ٥٨/٦١ المعنون: "منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي"، وهو قرار سنوي مقدم بالتناوب مع سري لانكا. ويسرنا أن ١٧٨ بلداً من البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة قد صوتت تأييداً لهذا القرار.

وتؤكد مصر مرة أخرى أهمية وإلحاح منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وتعرب عن استعدادها للإسهام في بلوغ هذا الهدف المشترك. ونكرر أيضاً اعترافنا بأن النظام القانوني الذي يسري حالياً على الفضاء الخارجي، حتى وإن كان يؤدي دوراً هاماً في تلك البيئة، فهو يحتاج مع ذلك إلى تدعيمه وتعزيزه وزيادة فعاليته لأنه لا يضمن تماماً منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وحظر نشر الأسلحة فيه. ونعتقد، بناءً عليه، بأن التفاوض على إبرام اتفاق دولي، شامل، وملزم قانوناً يتناول مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ما زال يشكل هدفاً أساسياً. ولا شك في أن اتفاقاً من هذا النوع سيملاً الثغرات الموجودة في النظام القانوني الحالي. ولكن إلى أن يتم ذلك، لا بد من الامتثال بدقة لاتفاقات الحد من الأسلحة ونزع السلاح القائمة وذات الصلة بالفضاء الخارجي، سواء كانت اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف. وأود أن استرعي الانتباه في هذا الصدد إلى أنه جاء في الفقرة ٨٠ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة، أنه يجب لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، اتخاذ تدابير إضافية وإجراء ما يلزم من مفاوضات على الصعيد الدولي. ذلك، فضلاً عن أن قرارات عديدة من قرارات الجمعية العامة دعت مؤتمر نزع السلاح إلى إنشاء لجنة مخصصة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي تكلف بإجراء مفاوضات تفضي إلى إبرام اتفاق متعدد الأطراف لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ونعتقد بأن خطوة كذلك ستكون إيجابية لإحراز تقدم.

ونظراً للاستخدام المتزايد والواضح للفضاء الخارجي، أصبحت هناك حاجة متنامية توجب على المجتمع الدولي، ولا سيما الدول التي لديها قدرات فضائية، السعي لزيادة الشفافية وتقاسم المعلومات. ويشدد قرار الجمعية العامة ٧٥/٦١ صراحة على ضرورة اللجوء المتزايدة إلى تدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي كوسيلة تفضي إلى ضمان بلوغ هدف منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وناشد جميع الدول وبخاصة الدول الحائزة لقدرات هامة في مجال الفضاء، على توخي درجة أكبر من الشفافية في الأنشطة التي تضطلع بها في الفضاء الخارجي، وذلك، لكي تسهم بصورة إيجابية في تحقيق الهدف العام المنشود والمتمثل في تكريس الفضاء الخارجي لأغراض سلمية ومنع حدوث سباق تسلح. وكذلك نحث تلك الدول على أن تمتنع عن أي فعل يتنافى وهذا الغرض ويتنافى مع المعاهدات القائمة الأخرى ذات الصلة لضمان استتباب السلم والأمن الدوليين وتعزيز التعاون الدولي.

السيد شكري (مصر)

وختاماً، تود مصر التركيز على طبيعة الجهود الثنائية والمتعددة الأطراف المتكاملة في مجال منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وتأمل أن تسفر تلك الجهود عن نتائج ملموسة بأسرع ما يمكن. ويقوم مؤتمر نزع السلاح، بصفته المحفل المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض على نزع السلاح، بدور أساسي في التفاوض على اتفاق متعدد الأطراف بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي بشتى جوانبه. وسيبذل وفد مصر كل ما بوسعه من جهود لدعم أي محاولة جدية ترمي إلى تحقيق الهدف المنشود.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل مصر الموقر على بيانه وأعطي الكلمة الآن للسيد شاين، سفير ميانمار.

السيد شاين (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، بأن أهني جنوب أفريقيا بحرارة على تسلمها رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأود في نفس الوقت، أن أعرب عن تقدير وفدي الصادق، أيضاً، للمبادرة التي عرضها الرؤساء الستة لمؤتمر نزع السلاح كوسيلة لإحراز تقدم في أعمالنا. وأود أن أؤكد دعم وفدي التام لكم في تأدية مهامكم وتعاونكم الكامل معكم على تأديتها.

ويود وفدي أن يعرض اليوم آراءنا بشأن البند ١ من جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح، أي "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي".

وتعرب ميانمار عن تأييدها القوي لنزع السلاح النووي. ونؤيد تأييداً تاماً ما ورد في الفصل المعنون "نزع السلاح والأمن الدولي"، والمدرج في الوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر القمة الرابع عشر لحركة بلدان عدم الانحياز، المعقود في هافانا في أيلول/سبتمبر الماضي، وبخاصة موقف حركة بلدان عدم الانحياز المبدئي تجاه نزع السلاح النووي الذي يبقى أولوية عليا في جدول الأعمال الدولي لتحديد الأسلحة.

وتمس الأسلحة النووية أمن كافة الدول. واستمرار وجود الأسلحة النووية وإمكانية استعمال تلك الأسلحة أو التهديد باستعمالها خطر كبير يهدد البشرية جمعاء. ويعرب وفدي مرة أخرى عن اعتقاده الراسخ بأن إزالة الأسلحة النووية إزالة تامة هو الضمان المطلق الوحيد لعدم وقوع كارثة نووية.

وأضاف أن القرار المقدم من بلدي بشأن نزع السلاح النووي بدعم ومشاركة العديد من بلدان حركة عدم الانحياز، قد اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين المعقودة في كانون الأول/ديسمبر الماضي بأغلبية ساحقة من الأصوات بوصفه القرار ٧٩/٦١. وهذا القرار شامل في نطاقه ويحتوي تدابير مؤقتة حاسمة للحد من خطر الأسلحة النووية وهو يطلب أيضاً إلى مؤتمر نزع السلاح إنشاء لجنة مخصصة للتفاوض على برنامج مرحلي لنزع السلاح النووي.

السيد شاين (ميانمار)

ونحن، إذ نعترف بأهمية المفاوضات الثنائية فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية، نعتقد بأنه يجب على المؤتمر أن يباشر بسرعة مفاوضات متعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي. وفي هذا السياق، يعرب وفدي عن دعمه التام للاقتراح المقدم من مجموعة الـ ٢١، والوارد في الوثيقتين CD/1570 و CD/1571. ونتفق مع الوفود التي تدعو مؤتمر نزع السلاح إلى تناول هذا الاقتراح من جديد.

وتؤكد ميانمار مرة أخرى أن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي هما موضوعان مترابطان يعزز أحدهما الآخر وأن الجهود المبذولة لمنع الانتشار يجب أن تكون موازية للجهود المبذولة لنزع السلاح النووي.

ويجب علينا، ريثما تتم إزالة الأسلحة النووية إزالة تامة، أن نهدف إلى تحقيق جملة أمور من بينها مواصلة الجهود بشأن التدابير التالية: إبرام صك شامل، غير مشروط، وملزم قانوناً بشأن ضمانات الأمن المتاحة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية؛ وتشجيع الدول على الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار التي تشكل ركناً أساسياً من أركان عدم الانتشار النووي ودعامة نزع السلاح النووي؛ وامتثال الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار امتثالاً دقيقاً لأحكام المعاهدة؛ وإعادة تأكيد تعهد الدول الحائزة للأسلحة النووية تعهداً لا لبس فيه بإزالة الترسانة النووية كلياً، وتنفيذ هذا التعهد تمهيداً لنزع السلاح النووي باتخاذ الخطوات الـ ١٣ العملية؛ ودخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ؛ وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وتعزيزها؛ والاعتراف بالتدابير التي تتخذها الدول الحائزة للأسلحة النووية من طرف واحد للحد من الأسلحة النووية وتشجيع تلك التدابير وحث الدول المعنية على اتخاذ خطوات أخرى في هذا الصدد.

تلك هي، في نظرنا، بعض التدابير العملية الهامة التي تسهم في تحقيق نزع السلاح النووي.

وتعرب ميانمار، بوصفها دولة عضواً في معاهدة عدم الانتشار، عن أسفها لفشل المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، المعقود في عام ٢٠٠٥. ونحن نتطلع إلى العمل مع كافة الدول الأطراف في المعاهدة بصورة بناءة في الدورة الأولى التي ستعقدها اللجنة التحضيرية في عام ٢٠٠٧، وذلك بغية ضمان النجاح للمؤتمر الاستعراضي المزمع عقده في عام ٢٠١٠.

ونرى أن الاجتماعات غير الرسمية الثلاثة التي عقدناها في الأسبوع الماضي بشأن البند ١، والتي قام بتنسيقها السيد سترومين، سفير النرويج، كانت مفيدة للغاية وغنية بالمعلومات.

ولقد سمحت المداولات للمنسق بتعيين وتجميع المسائل الموضوعية التي تتطلب تركيزاً أكبر تمهيداً لمباشرة المفاوضات. ونحتاج في المرحلة المقبلة من أعمالنا إلى التوسع في هذا المجال ونأمل أن يكتب لنا التوفيق في تحقيق ذلك. ويود وفدي أن يشكر السفير سترومين لما أبداه من خبرة وحكمة في تسيير الاجتماعات بنجاح.

ويعرب وفدي عن أمله في أن يتمكن مؤتمر نزع السلاح من اتخاذ قرار بمباشرة المفاوضات في أقرب وقت وفقاً لبرنامج مرحلي من أجل إزالة الأسلحة النووية إزالة تامة في إطار زمني محدد، بما في ذلك إبرام اتفاقية بشأن الأسلحة النووية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل ميانمار الموقر على بيانه والكلمات الطيبة التي وجهها للرئيس وأعطي الكلمة الآن للمتكلم التالي على قائمتي، السيد علي، سفير الجمهورية العربية السورية.

السيد علي (الجمهورية العربية السورية): شكراً السيد الرئيس. اسمحوا لي بداية أن أعبر عن سعادتي لرؤيتكم تتراسون أعمالنا لهذا اليوم.

يعالج المؤتمر خلال هذا الأسبوع في جلسات غير رسمية موضوعي منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي وضمانات الأمن السلبية. ويود وفد بلادي التذكير بموقفنا إزاء هذين الموضوعين.

فيما يتعلق بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، فقد كانت سورية من بين الدول الراعية لورقة العمل الصينية - الروسية الواردة في الوثيقة CD/1679، بتاريخ ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ والتي تضمنت العناصر الأساسية لاتفاقية دولية بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي واستعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي. في هذا الإطار، نحدد دعمنا الكامل للمساهمات اللاحقة التي تقدم بها وفدا الاتحاد الروسي والصين، ونحدد دعمنا لبيان مندوب الاتحاد الروسي الذي تفضل به اليوم. ونحن نعتقد بأن التوصل إلى اتفاقية جديدة حول منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي أصبح ضرورة وحاجة ماسة للإنسانية جمعاء. إن تشكيل هيئة فرعية في مؤتمر نزع السلاح لمناقشة هذه القضية هو الحد الأدنى الذي نتطلع إليه.

فيما يتعلق بالموضوع الثاني، ضمانات الأمن السلبية، نود التركيز على النقاط التالية:

أولاً، إننا على يقين من أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تبقى من أهم المعاهدات التي أبرمت في مجال نزع السلاح، وأن انضمام الغالبية العظمى من دول العالم إلى هذه المعاهدة ما هو إلا دليل على أهميتها في إبعاد شبح الحرب النووية.

ثانياً، إن تحقيق عالمية المعاهدة هو التزام سياسي وأخلاقي على الدول الأطراف، ولا سيما تلك الحائزة للأسلحة النووية، العمل على إنجازها، وإن هذه العالمية لم تتحقق في منطقة الشرق الأوسط بسبب دولة واحدة هي إسرائيل.

ثالثاً، نحن على قناعة بأن أفضل ضمانة لعدم استخدام السلاح النووي هو الإزالة التامة لهذا السلاح. وفي هذا الإطار، فإن التباطؤ في بدء المفاوضات الخاصة بنزع السلاح النووي أصبح يشكل عائقاً جدياً يحول دون بناء الثقة لدى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. فتمسك الدول النووية بترساناتها وتطويرها لا يعد فقط بمثابة تهديد لمنظومة عدم الانتشار بل هو أيضاً تهديد للأمن والسلم الدوليين، وذلك لأن تمسك هذه الدول بسلاحها النووي يعني إمكانية استخدام هذا السلاح أو التهديد باستخدامه.

بناء على ما سبق، فإن تقديم ضمانات أمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية من قبل الدول الحائزة لهذه الأسلحة، وفق صك ملزم قانوناً، هو حق للدول غير النووية، وواجب قانوني وأخلاقي، على الدول الحائزة للأسلحة النووية التقيد به. إن ضمانات الأمن السلبية المقدمة بشكل غير مشروط للدول غير الحائزة للأسلحة

السيد علي (الجمهورية العربية السورية)

النووية هي جزء لا يتجزأ من التفاهم الذي تم التوصل إليه في المؤتمرين الاستعراضيين لأطراف معاهدة عدم الانتشار، لعامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠.

وهنا يود وفد بلادي أن يعبر عن اتفاقه مع ما تفضل به مندوب ألمانيا الموقر باسم الاتحاد الأوروبي من أن ضمانات الأمن السلبية تشكل ضماناً حقيقياً لمنع الانتشار. كما نرحب بدعم الاتحاد الأوروبي لإخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها الأسلحة النووية. وفي هذا الإطار، نعيد التأكيد على موقفنا السابق والمعبر عنه في مقترح مجموعة ال ٢١ الوارد في الوثيقتين CD/1570 و CD/1571 وهو ينص على تشكيل لجنة مخصصة في مؤتمر نزع السلاح للتفاوض حول اتفاقية ضمانات فعالة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم استخدام تلك الأسلحة أو التهديد باستخدامها ضد هذه الدول.

قبل أن أنهي بياني، أود التعقيب على ما تفضل به مندوب إسرائيل. وهنا أريد أن أعبر عن إعجابي بشجاعة مندوب إسرائيل، لأن الأمر فعلاً يتطلب شجاعة منقطعة النظير أن يتحدث مندوب إسرائيل عن الإرهاب. إن أخطر مجموعة إرهابية في العالم هي تلك التي تحكم في تل أبيب. وإن استطلاعات الرأي حتى هنا في أوروبا ورغم التعقيم الإعلامي الكبير على جرائم إسرائيل، استطلاعات الرأي هذه تشير إلى أن إسرائيل هي أكبر خطر على الأمن والسلم الدوليين. فإسرائيل لم تترك جريمة ينص عليها القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والأعراف الدولية إلا وارتكبتها في فلسطين ولبنان وفي الأراضي السورية المحتلة. أما المقاومة الوطنية في فلسطين ولبنان فهي تمارس عملاً يكفله القانون الدولي، إذ تمارس المقاومة ضد الاحتلال، ولولا وجود الاحتلال لما كانت هناك مقاومة.

وإذا كنا نتحدث عن الإرهاب فكلنا يعلم ما حدث الصيف الماضي في لبنان. فبعد عملية عسكرية بحثة قامت خلالها المقاومة الوطنية اللبنانية بخطط جنديين إسرائيليين في أرض المعركة، شنت إسرائيل هجوماً همجياً على لبنان بمدنه وقراه واستخدمت جميع أنواع الأسلحة. وآخر تقارير الأمم المتحدة وتقارير المنظمات غير الحكومية تشير إلى أن إسرائيل استخدمت أربعة ملايين قنبلة عنقودية. ولمن لا يعلم كم هو عدد سكان لبنان نقول له إن كل مواطن لبناني حصل على أكثر من قنبلة عنقودية إسرائيلية. وبمقارنة بسيطة لنتائج الحرب من حيث الضحايا، فقد سقط من الجانب الإسرائيلي حوالي ١٥٠ قتيلاً، ٩٠ في المائة منهم جنود مقاتلون. بالمقابل، سقط من الجانب اللبناني أكثر من ١٠٠٠ قتيل، ٩٠ في المائة منهم مدنيون وأكثر من نصفهم أطفال. أترك لكم الاستنتاج من يمارس الإرهاب؟ وعلى من يجب فرض حظر وصول الأسلحة؟

وتحدث مندوب إسرائيل أيضاً عن إخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وقال إن ذلك يرتبط بتغيير الوضع السياسي والاستراتيجي. بالطبع نحن نسعى لتغيير الوضع السياسي والاستراتيجي، يعني نحن نسعى وفق إطار الشرعية الدولية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي السورية واللبنانية والفلسطينية. هذا هو التغيير المنشود. وهنا أتحدى مندوب إسرائيل أن يعلن في هذه القاعة في هذا المؤتمر، أنه باسم بلاده يتعهد باحترام قرارات الشرعية الدولية، يتعهد بتنفيذ قرارات مجلس الأمن، وخاصة القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ اللذين يطلبان من إسرائيل الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة.

السيد علي (الجمهورية العربية السورية)

وتحدث مندوب إسرائيل عن أن سورية تنتهك بعض قرارات الشرعية الدولية. أنا هنا أقول باسم سورية: نحن نتعهد بتنفيذ جميع قرارات الشرعية الدولية التي تعيننا ونتعهد باحترامها، وأكرر أتحدى مندوب إسرائيل بأن يدلي بنفس الإعلان، أن يقول إن إسرائيل تتعهد بتنفيذ جميع قرارات الشرعية الدولية. أعتقد أنه إذا لم يكن قادراً على فعل ذلك فعليه أن يعيد النظر في تمثيله للمجموعة الإرهابية التي تحكم في تل أبيب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الجمهورية العربية السورية الموقر على بيانه وأود أن أعطي الكلمة الآن للمتكلم التالي على قائمتي، السيد شكري، سفير مصر.

السيد شكري (مصر) (تكلم بالإنكليزية): شكراً السيد الرئيس لإعطائنا فرصة الإدلاء ببيان آخر بخصوص ضمانات الأمن.

تعرب مصر عن اعتقادها الراسخ بأن ضمانات الأمن الفعالة التي يمكن إتاحتها للدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها، تكمن في نزع السلاح النووي الشامل، وهو هدف نبيل وضروري للغاية لم تحقق بعد. وبالتالي، سيكون بلوغ هذا الهدف أمّن ضمان أمني، وسيسهم في صون السلم والأمن الدوليين إسهاماً عظيماً. وبتحقيق نزع السلاح النووي سنكون قد قضينا في الواقع على السبب الأساسي الذي يوجب توفير ضمانات الأمن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

ولكن الواقع المؤلم والمزعج الذي نواجهه، حتى يتم بلوغ الغرض المنشود، هو أن آلاف الأسلحة النووية ما زالت موجودة اليوم وما زالت تقلقنا وهي ستحمل الدول غير الحائزة لتلك الأسلحة الفتاكة على السعي بصورة مشروعة، في النهاية، لضمان حمايتها وأمنها بالحصول على ضمانات أمن فعالة بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها. وريثما تتم إزالة الأسلحة النووية إزالة تامة، تؤكد مصر من جديد على وجود حاجة ملحة توجب، التوصل بسرعة إلى اتفاق بشأن ترتيبات دولية فعالة تضمن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية عدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها.

إن مسألة إتاحة ضمانات الأمن الفعالة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها، قد نوقشت مراراً في محافل دولية عديدة من بينها محكمة العدل الدولية، والجمعية العامة ومجلس الأمن للأمم المتحدة. وتذكّر مصر بالفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية بشأن شرعية استعمال دولة ما للأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها في نزاع مسلح، والتي تقضي بأنه لا يوجد في القانون الدولي العرفي ولا في القانون الدولي التعاهدي أي تصريح خاص يبيح استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها، وأن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها بالجوء إلى الأسلحة النووية، بما يتنافى ونص الفقرة ٤ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة ولا يلي كافة الشروط المطلوبة في المادة ٥١، هو فعل غير قانوني. وكذلك نذكر بالفقرة ٥٩ من الوثيقة الختامية الصادرة عن الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة، وهي الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح، التي حثت فيها الجمعية العامة الدول الحائزة للأسلحة النووية على متابعة الجهود

السيد شكري (مصر)

الرامية إلى اتخاذ ما يلزم من ترتيبات فعالة لتضمن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية عدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها. وكذلك تمت، في المقرر بشأن مبادئ وأهداف لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين، المعتمد في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، المعقود في عام ١٩٩٥، لاستعراض المعاهدة وتمديدتها، إعادة تأكيد ضرورة "النظر في اتخاذ خطوات أخرى تكفل للدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة [معاهدة عدم الانتشار] عدم استخدام أسلحة نووية أو التهديد باستخدامها ضدها" وأن "هذه الخطوات يمكن أن تكون ... على هيئة صك له صفة الإلزام القانوني دولياً". ونشير أيضاً إلى قرار مجلس الأمن ٢٥٥ المعتمد في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٦٨ والقرار ٩٨٤ المؤرخ في ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٥ اللذين تناولا مسألة ضمانات الأمن الفعالة.

ومصر، إذ تحيط علماً بالإعلانات الفردية الصادرة من بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية، وترحب بهذه الإعلانات التي تتيح للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات أمن بعدم استعمال الأسلحة النووية ضدها، فإننا نعتقد بأن هذه الإعلانات لا تلي شروطنا الأمنية ولا تعالج الموضوع بصورة ملائمة أو حاسمة. فلكي تكون ضمانات الأمن فعالة يجب أن تكون غير مشروطة وشاملة وملزمة قانوناً وأن يتم التفاوض بشأنها على أساس متعدد الأطراف.

ونواجه صعوبة أيضاً في تفهم الحجة التي تقول إن ضمانات الأمن تتاح بالفعل للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار عن طريق البروتوكولات الملحقه بمعاهدات المناطق الخالية من الأسلحة النووية. ولكن هذه الحجة تثير قلقاً بالغاً نظراً إلى أن سجل توقيع وتصديق الدول الحائزة للأسلحة النووية على البروتوكولات الملحقه بالمعاهدات المبرمة بشأن المناطق الخالية من الأسلحة النووية، والتي تمنح ضمانات الأمن، لا يظهر إقبالاً شديداً. لذا نعتقد بأنه توجد حاجة ملحة لمباشرة المفاوضات بشأن صك متعدد الأطراف وملزم قانوناً لإتاحة مثل هذه الضمانات الشاملة في أقرب وقت ممكن، للدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

وتعرب مصر عن اعتقادها الراسخ بوجوب متابعة الجهود المبذولة لإبرام صك عالمي وملزم قانوناً يتيح ضمانات الأمن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ونرى أن إبرام مثل هذا الاتفاق سيكون خطوة هامة تساعد على إقامة نظام فعال لعدم الانتشار بشتى أشكاله ويساعد أيضاً على تحقيق نزع السلاح النووي. ويوصي قرار الجمعية العامة الأخير ٥٧/٦١ بأن يواصل مؤتمر نزع السلاح بنشاط مفاوضاته المكثفة للتوصل إلى اتفاق عاجل وإبرام اتفاقات دولية فعالة لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها، على ضوء التأييد الواسع الذي حظي به موضوع إبرام اتفاقية دولية. وسيبذل وفد مصر قصارى جهوده لدعم أي محاولات جدية لبلوغ هذا الهدف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل مصر الموقر على بيانه وأود أن أعطي الكلمة الآن للمتكلم التالي على قائمتي، السيدة روكا، سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية.

السيدة روكا (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): آخذ الكلمة اليوم لأسهم في المناقشات الجارية بشأن مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. واسمحوا لي بأن أستهل كلمتي موضحة بإيجاز السياسة التي تتبعها الولايات المتحدة في مجال الفضاء والتي قيل عنها الكثير - غالباً بدون أساس للصحة - وموضحة صلة هذه السياسة بالجهود التي تبذلها قلة لمنع حدوث سباق تسلح لا وجود له. وتبين سياسة الولايات المتحدة الفضائية عدداً من الأهداف الموضوعية: أولها هو أننا نضمن للولايات المتحدة الأمريكية ولكافة دول العالم حرية الوصول إلى الفضاء وحرية استخدامه لأغراض سلمية ولما فيه منفعة البشرية جمعاء. وكذلك تخول سياستنا بمتابعة برامج وبناء قدرات تضمن حماية أصولنا الفضائية التي هي ببساطة أصول حيوية لصون أمننا الوطني، بما فيه مصالحنا الاقتصادية، ويجب بالتالي الدفاع عنها. ولقد أثار زملاؤنا شواغل مماثلة في هذا المحفل يوم أمس.

ويوجد الآن عدد من المعاهدات والاتفاقيات التي تقر نظاماً لاستخدام الفضاء الخارجي لأغراض سلمية، كما أشار إليه بعض الزملاء. ونلاحظ أن العديد من الدول الممثلة هنا في مؤتمر نزع السلاح نفسه لم توقع بعد على جميع تلك الاتفاقيات. ونعتقد بأن تعميم هذه الاتفاقيات يشكل خطوة عملية وفعالة أكثر بكثير من أي خطوة أخرى لضمان استخدام الفضاء الخارجي لأغراض سلمية.

وبالفعل، يجب علينا أن نشعر بقلق بالغ إزاء المخاطر الناشئة التي تهدد أصولنا الفضائية وهي مخاطر تهدد جميع البلدان رائدة الفضاء. وهذا أمر يتسم بأهمية بالغة على ضوء نتائج التدمير المتعمد لأحد السواتل في ١١ كانون الثاني/يناير. ولقد سبق أن أعربت الولايات المتحدة عن قلقها إزاء هذا الحدث الذي يستحسن التعليق عليه هنا نظراً إلى الاقتراحات المقدمة منذ فترة طويلة في هذا المحفل بشأن إبرام اتفاق قانوني دولي لمنع استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء، ضمن جملة أمور أخرى. ولقد أكدت الولايات المتحدة بفضل أجهزة استشعارها الفضائي أن حادث ١١ كانون الثاني/يناير أسفر عن انتشار مئات القطع الكبيرة من الحطام المداري التي سيبقى أغلبها يدور في الفضاء لأكثر من ١٠٠ سنة، كما ولّد عدداً أكبر بكثير من القطع الأصغر ولكن الخطرة مع ذلك من الحطام.

وتعرب الولايات المتحدة عن قلقها البالغ إزاء الخطر المتزايد الذي يهدد الرحلات الفضائية المأهولة والهيكل الأساسي الفضائي نتيجة هذا الفعل، وهو خطر يهدد جميع البلدان رائدة الفضاء. والولايات المتحدة أطلقت كدول عديدة أخرى سواتلها إلى الفضاء طبقاً للاتفاقات الدولية التي تصون أمنها الوطني وسياساتها الخارجية ومصالحها الاقتصادية.

ويوجد تعارض جوهري بين الجهود السياسية المبذولة في هذا المؤتمر بخصوص الفضاء الخارجي وكذلك بين العمل الذي تنجزه لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ولجنة التنسيق المشتركة بين الوكالات والمعنية بالحطام الفضائي، بشأن الحد من أثر الحطام الفضائي، من جهة، وبين الإجراء المتخذ في ١١ كانون الثاني/يناير. فتجنب التسبب المتعمد في حدوث الحطام الفضائي الذي يبقى لفترات طويلة من الزمن هو بالفعل أحد النقاط التي تناوّلها المبادئ التوجيهية التي تعتمزم اللجنة الفرعية العلمية والتكنولوجية التابعة للجنة استخدام

السيدة روگّا (الولايات المتحدة الأمريكية)

الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية اعتمادها هذه السنة للتخفيف من مخاطر الحطام الفضائي. وتستحق جميع الدول رائدة الفضاء الحصول على توضيح للتعارض القائم بين تلك الجهود الدولية والإجراء المتخذ في ١١ كانون الثاني/يناير.

وتذكرنا التجربة التي أجريت ل سلاح مضاد للسواتل بأن عدداً صغيراً نسبياً من البلدان يقوم باستكشاف وحيازة قدرات للتصدي لنظم فضائية حيوية، من بينها نظم الولايات المتحدة، والهجوم والتغلب عليها. وتشمل تلك القدرات التشويش على الوصلات الساتلية أو تسمية أجهزة استشعار السواتل وهما وسيلتان قد تسببان ارتباكاً أو تحرمان مؤقتاً من إمكانية الاستفادة من المنتجات المستمدة من الفضاء. ويمكن لأسلحة التأثير الحركي والأسلحة التقليدية المضادة للسواتل - أو أسلحة النبض الكهرومغناطيسي - أن تعطل السواتل بصورة دائمة غير قابلة للتصليح أو أن تدمرها وتولد كميات كبيرة للغاية من الحطام المداري.

وكما تحتفظ الولايات المتحدة لنفسها بحق حماية هياكلها الأساسية الأرضية ومواردها الأرضية فهي تحتفظ لنفسها بالمثل بحق حماية أصولها الفضائية. والرئيس أيزنهاور هو أول من أقر للولايات المتحدة هذا المبدأ الذي كُرس في معاهدة الفضاء الخارجي المبرمة في عام ١٩٦٧. وعملاً بهذا المبدأ، ترى الولايات المتحدة أن التعرض المتعمد لنظمها الفضائية هو انتهاك لحقوقها مثله مثل التعرض في المياه الدولية للسفن البحرية والسفن التجارية التابعة للولايات المتحدة.

وأود التشديد على أن الولايات المتحدة، إذ تحافظ على حقها في الدفاع عن النفس، فهي لا تطالب بالفضاء كملكية خاصة لها أو تسعى لتسليحه. فالسياسة التي ننتهجها لا تقوم على احتكار الولايات المتحدة للفضاء كما أكد البعض. وقراءة بيان سياستنا الوطنية الفضائية الجديدة، حتى ولو كانت قراءة سطحية، تبين العكس تماماً. فيوجد تركيز كبير للغاية على التعاون الدولي في سياستنا الوطنية الفضائية. ويعتبر التعاون الدولي مبدأً وهدفاً في نفس الوقت لسياسة الولايات المتحدة. ويتم التركيز أيضاً على التعاون الدولي في توجيهات السياسة العامة ذات الصلة الأخرى، كسياسة الرئيس بوش الفضائية للاستشعار التجاري من بعد، ورؤيا كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ لاستكشاف الفضاء. وتبني هذه الشراكات الدولية يبرز السياسة التي تتبعها الولايات المتحدة في السعي لتحقيق التعاون العلمي والاقتصادي والدولي بالاعتماد على قدرات المشاركين وخبراتهم ومصالحهم. ولقد أدى اتباع هذا النهج إلى إقامة قدر كبير من التعاون بين إدارتنا الوطنية للملاحة الجوية والفضائية وبين شركائها الدوليين، وأغلبهم ممثلون هنا في مؤتمر نزع السلاح، وتلك نتيجة تعتبر إيجابية للغاية في نظرنا.

ولكن يجب المنتقدون إدعاء أن سياستنا الفضائية الوطنية تتجاهل التزامات الولايات المتحدة القانونية الدولية أو تقلل من أهميتها وأن معارضة الإدارة لتحديد الأسلحة في الفضاء قد تشجع على سباق التسلح في الفضاء. ودعوني أبين بوضوح وفي صميم الموضوع أن السياسة الفضائية التي يتبعها الرئيس لا تشجع تطوير أو نشر الأسلحة في الفضاء ولا توجهه إلى ذلك .

السيدة روگّا (الولايات المتحدة الأمريكية)

ويقال لنا، مع ذلك، إنه لا بد من إقرار حظر نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي. ولدينا تجربة معينة في هذا الصدد. فقد أجرت الولايات المتحدة محادثات من هذا القبيل مع الاتحاد السوفياتي على مر سنوات عديدة بدون جدوى، ويعود ذلك إلى حد كبير لعدم التمكن حينذاك، بل وحتى اليوم، من وضع تعريف متفق عليه لما يعنيه "السلح الفضائي". والمقصود هو غالباً كل ما تقوم الولايات المتحدة باستكشافه من قذائف تسيارية تستخدم في الدفاع الفضائي وليس الأسلحة الأرضية التي قد تصيب السواتل في الفضاء. وبدون تعريف لا يبقى إلا الغموض وقيود تافهة تهدد الأمن الوطني.

ويؤكد البعض أن التجربة التي أجريت مؤخراً لسلح مضاد للسواتل والتي استقطبت اهتماماً كبيراً وأثارت قلقاً عظيماً على الصعيد الدولي، تعد سبباً إضافياً لمواصلة تحديد الأسلحة في الفضاء الخارجي كما اقترح البعض. وتؤكد الولايات المتحدة أن هؤلاء توصلوا إلى استنتاج خاطئ. فمن دواعي الأسف أن تكون محاولات بعض البلدان الربط بين مسائل هامة، كمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية ومسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، قد أسهمت في شل حركة مؤتمر نزع السلح لسنوات عديدة. ومن دواعي الأسف أيضاً أن تكون الصين قد أجرت تجربتها للسلح المضاد للسواتل معرضة مئات السواتل لخطر الاصطدام بالحطام المداري الناجم عنها. ومن دواعي الأسف كذلك أن تستمر الصين في المطالبة بوضع ترتيب لتحديد الأسلحة، لن يفيد، على ضوء تصرفها الأخير، في وقف أنشطتها في مجال الأسلحة المضادة للسواتل، كما لن يفيد في تبديد المخاوف التي ولدتها أفعالها. والنظام الذي تمت تجربته في ١١ كانون الثاني/يناير لم يكن نظاماً منصوباً في الفضاء بل أطلق من الأرض. ولن يفيد منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، كما سبق أن ناقشناه في هذا المؤتمر، في حظر مثل ذاك السلح. فلقد ادعت الصين، بالفعل، أن التجربة التي أجرتها للسلح المضاد للسواتل لا يتنافى والتأييد الذي حظيت به منذ أمد طويل مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وعلى الرغم من هذه التجربة، ما زلنا نعتقد بأنه لا يوجد سباق تسلح في الفضاء وأنه لا يوجد بالتالي أي مشكلة ينبغي تسويتها من حيث تحديد الأسلحة.

ويقول البعض إن تحديد الأسلحة في الفضاء الخارجي يجب أن يشمل حظر جميع الأسلحة المضادة للسواتل بما فيها الأسلحة المصوبة من الأرض، ولكن سنوات من المناقشات في هذا المجال قد باءت بالفشل أيضاً. وكانت الولايات المتحدة قد شرعت في السبعينات في مفاوضات مع الاتحاد السوفياتي لتحديد الأسلحة المضادة للسواتل. وقد أخفقت تلك المفاوضات لأسباب شتى من بينها التأكد من استحالة التحقق الفعلي من الامتثال بسبب مشاكل تتعلق بالتعريف وصعوبة تحديد ما يشكل سلاحاً مضاداً للسواتل. وتعثرت المفاوضات على مسائل تتعلق بطبيعة "الأسلحة الفضائية" التي ينبغي الحد منها - من أجسام معترضة على نفس المدار، أو أجسام تعترض الصعود مباشرة، أو مجرد نظم أرضية أو فضائية موجهة الطاقة. وأراد الاتحاد السوفياتي تعريف مكوك الولايات المتحدة الفضائي كسلح مضاد للسواتل وحظره. وأقر أيضاً أنه يمكن توجيه السواتل الموجودة على المدار لتدمير سواتل أخرى بمجرد الاصطدام بها. واتضح، بغض النظر عن مسائل التعريف والنطاق تلك، أنه يوجد خطر غير مقبول بالخروج عن" الاتفاق، وفي هذه الحال لن تتمكن الدول الأطراف من إنقاذ الأوضاع بسرعة.

السيدة روگّا (الولايات المتحدة الأمريكية)

وقامت الولايات المتحدة بالنظر مرة أخرى في الثمانينات في جدوى تحديد الأسلحة المضادة للسواتل ووجدت أنها ضعيفة. ورفضت إدارة ثالثة في الولايات المتحدة في منتصف التسعينات التفاوض هنا في مؤتمر نزع السلاح على اتفاق ملزم قانوناً بشأن تحديد الأسلحة في الفضاء الخارجي، وذلك لأن النظام القانوني الحالي يكفي كما أوضحناه مراراً.

وتعتبر معاهدة الفضاء الخارجي التي صيغت قبل زهاء ٤٠ عاماً أساسية بالنسبة إلى النظام القانوني الحالي. ويتبين لنا إن ألقينا نظرة عابرة على بعض أحكامها الرئيسية أن هذا الصك أصبح اليوم، مع ظهور الأنشطة التجارية الفضائية، أكثر قابلية للتطبيق منه في أيام صياغته الأولى. وتشمل المعاهدة مبادئ توجيهية يجب أن تتقيد بها جميع الدول في عملها الفضائية.

وتنص تلك المبادئ، على سبيل المثال، على إتاحة حرية استكشاف واستخدام الفضاء للجميع؛ وعلى وجوب الاضطلاع بالأنشطة الفضائية بمراعاة أحكام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، التي تضمن حق الدفاع عن النفس؛ وتحميل الدول الأطراف مسؤولية الأنشطة التي تضطلع بها كيانات حكومية وغير حكومية. وتحظر الاتفاقية أيضاً نشر أسلحة الدمار الشامل في المدار كما تحظر على الأطراف التعرض لأصول أطراف أخرى. ونشير بصفة خاصة إلى أهمية أحكام عدم التعرض تلك على ضوء التجربة التي أجريت مؤخراً للسلاح المضاد للسواتل.

والولايات المتحدة، بالإضافة إلى كونها طرفاً في معاهدة الفضاء الخارجي، فهي طرف أيضاً في عدد من الاتفاقيات التي تركز التعاون في مجال الفضاء وتشجع على تفهم المسؤوليات التي تقع على عاتق الدول رائدة الفضاء. ومن بين هذه الاتفاقيات: اتفاقية المسؤولية الدولية عن الأضرار التي تحدثها الأجسام الفضائية؛ واتفاقية تسجيل الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي؛ واتفاق إنقاذ الملاحين الفضائيين وإعادة الملاحين الفضائيين ورد الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي؛ ومدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية.

وعلى الرغم من وجود هذا النظام الدولي، القديم، والفعال، للمعاهدات الفضائية، ومحوره معاهدة الفضاء الخارجي، يوجد من يدعو إلى التفاوض على اتفاقات جديدة متعددة الأطراف، نعتقد بأنها غير ضرورية بل وغير مجدية. ولسنا بحاجة إلى إبرام اتفاقات جديدة بل يجب علينا أن نسعى، بالأحرى، لتحقيق انضمام شامل إلى الاتفاقات الموجودة والامتثال لأحكامها.

ويجب أن نركز جهودنا على ضمان حرية استخدام الفضاء لأغراض سلمية ومنع إساءة استخدامه والإقناع بالعدول عن ذلك، ساعين لتحقيق انضمام شامل إلى المعاهدات والاتفاقيات الموجودة التي لم يوقع عليها جميع الأعضاء بعد. هذا هو بالضبط ما تنص عليه سياسة الفضاء الوطنية التي تتبعها الولايات المتحدة. ونعتقد بأنه سيكون لهذا النهج أثر رادع ومقنع بالعدول أكبر من أي مجموعة إضافية أخرى من القيود الدولية التي لا يمكن التحقق من تطبيقها، والتي لن تفيد في حماية أحد، ولن تقيد إلا من يريد التقيد بها وليس من يتحايّل عليها.

السيدة روگّا (الولايات المتحدة الأمريكية)

ودعوني أقول ختاماً إن مصلحتنا تقضي بمواصلة توسيع نطاق الاستخدامات الفضائية لأغراض سلمية. والتقدم الذي أحرزناه في الفضاء في مجالات الاتصالات والطب والنقل وفي مجالات أخرى أيضاً، أفاد البشرية جمعاء حتى مواطني البلدان التي ليست بعد من رائدات الفضاء. وذلك يعني بالنسبة إلى الولايات المتحدة مواصلة الجهود الدبلوماسية حسب ما اعتدنا عليه لحث أكبر عدد من الجهات على إدراك ما تستمده جميع الدول من منافع من استخدامات الفضاء السلمية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية الموقرة على بيانها وأعطي الكلمة الآن للمتكلم التالي على قائمتي، السيد تاروي، سفير اليابان.

السيد تاروي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): فيما يتعلق بالموضوع المطروح في جلستنا الرسمية اليوم، تؤيد اليابان، بصفة عامة، فكرة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ونحن نسعى بالإضافة إلى ذلك سعياً نشطاً لاستخدام الفضاء لأغراض سلمية. ولقد قدمت اليابان، في هذا الصدد، تقارير إلى الأمين العام للأمم المتحدة وفقاً للشروط المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن بناء الثقة في الفضاء الخارجي، وتأمل اليابان أن تكون المناقشات التي سنجريها خلال دورة مؤتمر نزع السلاح هذا العام قيمة كذلك التي أجريناها في العام الماضي.

إن المفاهيم الأساسية في مجال منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، سواء كانت "نشر الأسلحة" أو "الأجسام الفضائية"، هي مفاهيم غير دقيقة وغامضة. وبسبب الافتقار إلى هذه الدقة، لم تتمكن اللجنة المختصة، التي كلفت في الفترة بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٤، بمعالجة مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، من التوصل إلى نتائج ملموسة إذ أخفقت البلدان في التوصل إلى اتفاق بشأن تعريف "الأسلحة الفضائية" أو الأسلحة المضادة للسواتل. ونظراً إلى أن التعاريف ما زالت تفتقر إلى الدقة، سيكون من الصعب للغاية التفاوض على معاهدة، لأن الالتزامات التي ستفرض على الدول الأطراف ليست جلية. ولكننا واثقون، من جهة أخرى، من أن المناقشات ستكون مثمرة للغاية في هذه السنة وستساعد على التغلب على هذه الصعوبات بفضل توجيهات المنسق القدير المعني بالبند ٣.

لقد أُطلق إلى الفضاء الخارجي عدد كبير للغاية من السواتل التي ستخدم أغراضاً شتى كالاتصالات، ورصد الأرض، والملاحة، ومهام مفيدة أخرى. وتلعب هذه السواتل دوراً لا يمكن أن تستغني عنه البشرية، ولقد كان لها أثر عظيم في تحقيق أمن ورفاه جميع أعضاء المجتمع الدولي.

ومن منظور الاستخدام المأمون للفضاء الخارجي والأمن الوطني، تود اليابان الإعراب عن قلقها إزاء التجربة التي أجرتها الصين مؤخراً لسلاح مضاد للسواتل. لقد طلبنا إيضاحات من حكومة الصين بشأن وقائع هذا الفعل وأغراضه، ولكن الإيضاحات المقدمة لم تبدد حتى الآن قلق المجتمع الدولي ولا قلق اليابان. ونطلب موافاتنا بسرعة بمعلومات عن هذا الموضوع.

السيد تاروي (اليابان)

لقد قامت الصين في عام ٢٠٠٠ وبالتعاون مع الاتحاد الروسي بتعميم عناصر يمكن إضافتها إلى معاهدة تبرم في المستقبل لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح، واقترحت كالتزام أساسي حظر استعمال القوة ضد أجسام في الفضاء الخارجي. ونظراً لأن التجربة التي أجرتها الحكومة الصينية مؤخراً قد تعتبر بمثابة انتهاك لاقتراح الصين نفسها، فإننا نود الحصول على إيضاحات في هذا الصدد.

وعلى الرغم من أن هذه التجربة أسفرت عن تدمير سائل صيني، فقد يكون لهذا الفعل أثر سلبي عن سواتل دول أخرى رائدة الفضاء وعلى الأنشطة التي تضطلع بها تلك الدول في الفضاء. وبما أن الوقائع المتصلة بهذه القضية ستعرف في الوقت المناسب فقد يتبين، بالتالي، أنها تتنافى وأحكام معاهدة الفضاء الخارجي.

ولقد أجريت، بتعاون جميع البلدان، مداولات هامة في إطار لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية لخفض كمية الحطام الفضائي بغية إيجاد بيئة عمل آمنة للاضطلاع بالأنشطة الفضائية. وإنه لمن دواعي الأسف، بالتالي، أن يكون للحطام الفضائي الذي نجم عن تجربة حكومة الصين لسلاح مضاد للسواتل مؤخراً، وهو حطام قد يلحق أضراراً جسيمة بسواتل وضعتها بلدان أخرى على المدار، أثر يتنافى وجميع الجهود التعاونية التي بذلناها كما يتنافى وما أكدته الصين نفسها.

وتطلب اليابان إلى الصين أن تتوخى قدراً أكبر من الشفافية في أنشطتها الفضائية وكذلك في أنشطتها العسكرية إجمالاً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل اليابان الموقر على بيانه وأعطي الكلمة الآن للمتكلم التالي على قائمتي، السيدة ميللار، سفيرة أستراليا.

السيدة ميللار (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): ترحب أستراليا بالمناقشات التي تجرى هذا الأسبوع بشأن مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. لقد كانت أستراليا دائماً التأييد للقرار السنوي المتخذ في الجمعية العامة بشأن هذه المسألة. ونحن متيقنون تماماً من وجوب تمكين جميع الدول من الوصول بدون عائق إلى الفضاء الخارجي لأغراض سلمية. كما أننا متيقنون من أنه يجب على الدول أن تتجنب اتخاذ أي إجراء قد يهدد الأصول الفضائية المأهولة وغير المأهولة لبلدان أخرى أو قد يهدد استخدام الفضاء لأغراض سلمية.

وفي هذا الصدد، تعرب أستراليا عن قلقها إزاء التجربة التي أجرتها الصين لسلاح مضاد للسواتل في ١٢ كانون الثاني/يناير. ولقد أسفرت التجربة، على ما يبدو، عن كمية هائلة من الحطام الفضائي الذي يشمل أن يشكل خطراً على الأصول الفضائية المأهولة وغير المأهولة لبلدان أخرى، من بينها أستراليا. ويوفر النقاش الذي يجري هذا الأسبوع بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي فرصة لكي تقدم الصين للمجتمع الدولي معلومات توضح أفعالها.

السيدة ميللار (أستراليا)

وبعد الإحاطة علماً بأحكام المادة التاسعة من معاهدة الفضاء الخارجي، نعرب عن اهتمامنا في معرفة ما إذا كانت الصين قد أجرت أي تقييم مسبق لما قد يترتب على أفعالها من أثر على الأصول الفضائية لبلدان أخرى. وطمنا أيضاً معرفة نوايا الصين فيما يتعلق بنشر نظم أسلحة في المستقبل لها القدرة على تدمير الأصول الفضائية.

ويشكل النقاش الجاري هذا الأسبوع فرصة، في نظر أستراليا، للتوسع في تفهم مسائل تعريف أساسية تتصل باستخدام الفضاء الخارجي لأغراض سلمية. وهو فرصة أيضاً تسمح للمؤتمر بتوضيح أمور مثل تدابير بناء الثقة في الفضاء الخارجي. ونأمل أن يمكننا هذا العمل من البت بصورة أفضل في أنسب الأساليب لصون الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي لما فيه منفعة جميع الدول.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة أستراليا الموقرة على بيانها وأود الآن إعطاء الكلمة للسيد مير، سفير كندا.

السيد مير (كندا) (تكلم بالإنكليزية): سأتناول في بياني مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي بصفتي ممثل بلدي.

في سياق المناقشات التي نجريها هذا الأسبوع بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، تود كندا انتهاز الفرصة المتاحة لها للتذكير ببعض النقاط الهامة المدرجة في ردنا على قرار الجمعية العامة ٦٦/٦٠ المعنون "تدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي"، ونسعى حالياً لتعميم الرد كوثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح.

إن الفضاء الخارجي يقوم بدور متزايد الأهمية في حياة الناس اليومية. وذلك يوجب علينا استخدامه، سواء في أبسط الأنشطة أو في أكثرها تعقيداً، بأسلوب متساوق، واستخدام الفضاء الخارجي لأغراض سلمية وبما يخدم مصالح جميع الدول ويعود عليها بالمنفعة.

ويجب علينا، بالتالي، أن نصون هذا المجال الحيوي بالنسبة إلى مستقبل البشرية باستخدام الوسائل المتاحة لنا بأكثر قدر من الفعالية. كما يجب علينا أن نواصل العمل الجاري حالياً لتطوير وسائل جديدة تساعدنا على بلوغ هدف صون الفضاء الخارجي من أجل الأجيال القادمة بصورة أفضل.

وكندا متيقنة من أنه يمكن لتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي أن تسهم في تخفيف الشعور بالخطر القائم وزيادة أمن الدول.

وفيما يلي بعض الأمثلة:

يمكن وضع لوائح لتنظيم حركة الأجسام في الفضاء عن طريق مختلف العمليات الدولية للإشعار المسبق. وقد يكون الإشعار المفصل قبل الإطلاق، والإشعار بتغيير المدار، والإشعار بالعودة قبل دخول الغلاف الجوي، من الأساليب التي تساعد أيضاً على تعزيز الشفافية وتسهم في بناء الثقة.

السيد ميير (كندا)

واعتماد مبادئ توجيهية للحد من إنتاج الحطام الفضائي أو التخفيف من آثار الحطام الفضائي، هو، في نظرنا، آلية مفيدة لبلوغ الأهداف المنشودة على وجه التحديد. وستقوم اللجنة الفرعية العلمية والتكنولوجية التابعة للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية بالنظر في الأيام المقبلة في المبادئ التوجيهية المقترحة لترفعها فيما بعد إلى لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية في جلستها العامة المزمع عقدها في حزيران/يونيه من هذا العام. وستعمل كندا مع دول أخرى على ضمان اعتماد المبادئ التوجيهية في الجلسة العامة وكذلك في الدورة الثانية والستين التي ستعقدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في خريف هذا العام.

وفيما يتعلق بكميات الحطام الفضائي المتزايدة عموماً، يشكل إقرار الوقف الاختياري المتعدد الأطراف لجميع تجارب الأسلحة المضادة للسواتل إجراءً يعتبر اليوم أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى. وقيام الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بوضع حدٍّ لتجارب الأسلحة المضادة للسواتل أيام الحرب الباردة، هو مثال ممتاز عن كيفية إسهام الإجراءات الطوعية المتخذة من جانب بلدين في زيادة الثقة. ولكن الأحداث الأخيرة أظهرت بوضوح حدود التدابير الطوعية التي تتخذها دولتان من طرف واحد بصورة غير رسمية. ومن المؤسف، أن الإجراء غير المسؤول الذي تتخذه دولة واحدة قد يؤثر في المصالح الفضائية للمجتمع الدولي برمته.

وختاماً، لا يمكن زيادة الأمن الدولي بإعمال صكوك كتلك التي ذكرتها على التو إلا إذا وافق كل واحد من بيننا على مراعاة قواعد اللعبة. فالثقة تنبع من قابلية التنبؤ بالمستقبل وليس من المفاجآت.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل كندا الموقر على بيانه وأعطي الكلمة الآن للسيد ماسيدو، سفير المكسيك.

السيد ماسيدو (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن آخذ الكلمة بالنيابة عن وفود الأرجنتين، وإكوادور، والبرازيل، وبيرو، وشيلي، وفنزويلا، وكوبا، وكولومبيا، والمكسيك. بصفتنا المزدوجة كدول أطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو) وكدول أمريكية لاتينية أعضاء في مؤتمر نزع السلاح، نود الإشارة في هذه المناسبة إلى بند يتصل بالترتيبات الدولية الفعالة لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها، وهو البند ٤ من جدول الأعمال المعتمد في مستهل هذه الدورة.

إن مجرد وجود الأسلحة النووية يشكل خطراً يهدد أمن البشرية. وإزالة تلك الأسلحة إزالة تامة هي، بالتالي الضمان المطلق الوحيد بعدم استعمال تلك الأسلحة أو التهديد باستعمالها. ونود، في هذا الصدد، الإعراب عن اعتقادنا بأن الجهود المبذولة لإبرام صك شامل وغير مشروط وملزم قانوناً بشأن ضمانات الأمن التي ستتاح للدول غير الحائزة للأسلحة النووية يجب أن تبقى من الأولويات إلى أن تُزال الأسلحة النووية إزالة تامة.

وأي افتراض من طرف الدول الحائزة للأسلحة النووية بأنه يمكن لها أن تستمر في حيازة الأسلحة النووية بصورة دائمة هو افتراض يتنافى مع سلامة واستدامة نظام عدم الانتشار النووي بشتي جوانبه مع الهدف الأوسع المتمثل في صون السلم والأمن الدوليين.

السيد ماسيدو (المكسيك)

وللمناطق الخالية من الأسلحة النووية صلة وثيقة بضمانات الأمن السلبية لأنها تسهم في تحقيق نزع السلاح النووي، وهي تلعب دوراً هاماً في تعزيز نظام عدم الانتشار النووي وزيادة المناطق الخالية من الأسلحة النووية في العالم وتسهم في تدعيم قضية نزع السلاح النووي.

وفي هذا الصدد، نطلب مرة أخرى، ولا سيما إلى الدول النووية، المراعاة التامة لمركز المناطق الخالية من الأسلحة النووية. فخطر احتمال استعمال الأسلحة النووية هو من الأهمية بحيث يجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية إعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات أمن فعالة بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها. هذا ما يجعل المراعاة التامة وغير المشروطة ضرورية.

ونود أن نذكر، في هذا الصدد، بأن المؤتمر العام لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أعلن في قراره ٤٧٧ المؤرخ ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ والمتخذ في دورته التاسعة عشرة، أن استعمال الأسلحة النووية للدفاع عن النفس وصد اعتداء استعملت فيه أسلحة تقليدية، لا يمكن تبريره بموجب القانون الدولي بصيغته الحالية، لأنه لا يلي شرط الضرورة ولا يتناسب وغرض الفعل الدفاعي على النحو المبين في المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة.

وفي نفس القرار، حثت الدول الأطراف في معاهدة تلاتيلولكو الدول الحائزة للأسلحة النووية التي سجلت وقت التصديق على البروتوكولين الأول والثاني لمعاهدة تلاتيلولكو تفسيراتها الخاصة التي يؤثر في المركز اللانووي المنصوص عليه في المعاهدة، على أن تعدل هذه التفسيرات أو تسحبها.

ونعرب عن تقديرنا للرد الصريح الذي قدمته جمهورية الصين الشعبية بتاريخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ وجاء فيه "فيما يتعلق بضمانات الأمن المتاحة للبلدان الخالية من الأسلحة النووية، أن الصين التزمت منذ يوم حيازتها للأسلحة النووية بعدم المبادرة باستعمالها في أي وقت من الأوقات وفي أي ظرف كان. ولقد قبلت الصين الالتزام بصورة غير مشروطة بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضد الدول أو المناطق الخالية منها".

وهذا الالتزام يستند، بموجب تفسير الدول الأطراف في معاهدة تلاتيلولكو، إلى أن الحجج التي تسوقها الدول النووية الأربع الأخرى متمسكة بتأويل للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة بخصوص الدفاع عن النفس، حجج تتنافى وممارسة محكمة العدل الدولية بسبب عدم استيفاء شرطي التناسب والضرورة.

ومع مراعاة الخبرة التي اكتسبتها منطقتنا في هذا المجال الهام فيما يتعلق بترع السلاح وعدم الانتشار، نبين مرة أخرى اهتمامنا ببدء نقاش في إطار مؤتمر نزع السلاح والاشتراك في هذا النقاش الذي قد يمكننا من تحديد أفضل السبل التي توصلنا تدريجياً إلى فتح باب التفاوض على إبرام صك دولي يتيح للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها. وفي هذا السياق، سنشارك بنشاط في الجلسات غير الرسمية التي ستعقد بشأن هذا البند والتي سترأسها ممثل البرازيل الموقر، السفير كارلوس بارانغوس.

السيد ماسيدو (المكسيك)

وأخيراً، أود بصفتي ممثل المكسيك أن أذكر، وأنا متيقن من تأييد الآخرين، أن يوم الغد المصادف ١٤ شباط/فبراير، سيكون يوماً هاماً للغاية بالنسبة إلى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ليس لأنه يوم الاحتفال بالقدّيس فالنتين [عيد العاشقين]، بل لأننا سنحتفل بالذكرى الأربعين ليوم التوقيع على معاهدة تلاتيلولكو. وسيعقد اجتماع في مكسيكو لإحياء هذه الذكرى الهامة بمشاركة الحكومات، وكبار الأكاديميين والخبراء. وسنطلع مؤتمر نزع السلاح على ما ستسفر عنه من نتائج.

لقد أصبح النظام المنشأ بموجب معاهدة تلاتيلولكو كاملاً وناضراً تماماً الآن. ونأمل أن تتوصل المناطق الأخرى الخالية من الأسلحة النووية إلى نفس المرحلة بسرعة لتحقيق هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل المكسيك الموقر على بيانه باسمه وباسم الأرجنتين، وإكوادور، والبرازيل، وبيرو، وشيلي، وفنزويلا، وكوبا، وكولومبيا.

وأود أن أعطي الكلمة الآن للسيد سجّادبور، سفير جمهورية إيران الإسلامية الذي طلب الكلمة ممارسةً لحق الرد.

السيد سجّادبور (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): يرفض وفدي ما قاله النظام الإسرائيلي عن بلدي رفضاً قاطعاً. إنه لمن المذهل تماماً أن يقوم كيان يتحدّى القانون الدولي برمته، ويتعمد تجاهل قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن ويرفضها ويسخر منها، ويحتل منذ العقود الستة الماضية أراضي آخرين، وينتج أسلحة نووية ويعترف رسمياً بامتلاك تلك الأسلحة، ولا ينضم إلى معاهدة عدم الانتشار، ولا يؤيد عملياً إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، ويستخدم قنابل عنقودية ضد مدنيين، وله قائمة طويلة بأفعال غير مشروعة أخرى، بإسداء النصح لدول أخرى في هذه الهيئة الجليّة.

لقد بين تقييم مختلف محللي المسائل الأمنية في جميع أرجاء العالم، كما بينت استطلاعات الآراء على الصعيد الشعبي، أن إسرائيل، بسياساتها التوسعية واتجاهاتها العسكرية، وحيازتها لما لا يقل عن ٢٠٠ سلاح نووي، ورغبتها في الهيمنة العسكرية على الشرق الأوسط، وقتلها للأبرياء يومياً، هي في الواقع مصدر تهديد لأمن المنطقة والأمن الدولي. ويشير الرئيس الأمريكي الأسبق، جيمي كارتر، في كتابه الذي حظي برواج كبير مؤخراً عن ممارسة إسرائيل للفصل العنصري ضد الفلسطينيين، إلى مخاطر التصرفات الإسرائيلية وآثارها المدمرة في الشرق الأوسط وفي المجتمع الدولي أيضاً. وتفيد الأبحاث التي أجراها عالمان موقران من علماء السياسة الأمريكيين، وهما ميشهايمر وولتس (Meisheimer and Walts) بأن جماعة الضغط الإسرائيلية كانت عنصراً أساسياً وعنصراً مساهماً دفع إلى احتلال العراق على أساس أدلة مضللة ومفتعلة. تعلمون جميعاً التفاصيل ونعلم جميعاً النتائج. ونفس الآلية الإسرائيلية - آلية الدعاية - تحاول خلق مخاطر جديدة تخيلية ومضللة.

إن المواقف والبيانات والأفعال الإسرائيلية تهدد في الواقع الأمن الإقليمي والدولي وتسيء إليهما. وتقع على عاتق جميع أعضاء المجتمع الدولي مسؤولية مكافحة سياسات إسرائيل القائمة على العدوان والاحتلال والقمع ونشر الأسلحة النووية. إن أسلحة إسرائيل النووية هي التي تهدد الأمن وهي التي ينبغي الاحتراس منها وليس برنامج إيران النووي السلمي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل جمهورية إيران الإسلامية الموقر على بيانه وأعطي الكلمة الآن للسيد تشينغ، سفير الصين.

السيد تشينغ (الصين) (تكلم بالصينية): وزع الوفد الروسي قبل فترة وجيزة الصيغة الثالثة لتجميع التعليقات والاقتراحات المتعلقة بورقة العمل CD/1679 الذي أعدته الصين بالاشتراك مع الاتحاد الروسي. وستعتبر تلك الوثيقة، كما أوضح زميلنا الروسي، وثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح. وكانت الصين وروسيا قد قدمتا في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٦ صيغتين سابقتين من التجميع والصيغة الحالية هي الثالثة من المجموعة.

لقد أجرى المؤتمر في العام الماضي نقاشاً مركزاً حول مسألة الفضاء الخارجي، واشتركت الأطراف في نقاش مفصل ومفيد أعربت فيه عن آرائها بشأن عناصر يمكن إدراجها في صك قانوني لحظر نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي وقدمت عدداً من الاقتراحات الهامة.

ولقد وُضِعَ هذا التجميع الثالث على ضوء تلك الاقتراحات. وتُراعى في الصيغة الثالثة مبادئ الموضوعية والانفتاح، على غرار الصيغتين الأخريين، وإذ يتم فيها عرض الآراء العديدة المتفق عليها بين الأطراف فهي لا تتغاضى عن اختلاف الآراء التي يعرضها النص بزمالة. ونأمل أن تشجع تلك الوثيقة كافة الأطراف المعنية على إجراء الأبحاث اللازمة وأن تيسر النظر في بند جدول الأعمال المتصل بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وتساعد على التفاوض في المستقبل على صك قانوني لحظر نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي وعلى إبرام ذاك الصك.

وأثناء هذه الجلسة، أشار عدد من الوفود في البيانات التي أدلوا بها إلى التجربة التي أجرتها الصين. هناك قول صيني مأثور يحثنا على معاملة الغير كما نريد أن يعاملونا. وفيما يتعلق بالتجربة التي أجرتها الصين مؤخراً في الفضاء الخارجي، سنحت لي الفرصة من قبل، في الجلسة العامة السابقة للمؤتمر، لأبين موقفنا في هذا الصدد. ويسرني، إن خانت الذاكرة بعض زملائي، أن أوضح من جديد ذاك الموقف هنا.

إن التجربة التي أجرتها الصين لم تستهدف أي بلد ولم تهدد أي بلد بخطر. ولقد سبق أن أوضحت الصين موقفها في هذا الصدد للأطراف المعنية بوسائل شتى ومن خلال قنوات مختلفة. وكانت الصين تصر دائماً على أنه يجب على مؤتمر نزع السلاح أن يجري مفاوضات بشأن وضع وإبرام صك قانوني دولي لحظر نشر الأسلحة وحظر سباق التسلح في الفضاء الخارجي. وفي السنوات الأخيرة قدمت الصين بالاشتراك مع الاتحاد الروسي وبلدان معنية أخرى، عدة وثائق عمل للبحث على تحقيق هذا الغرض. وتضمنت تلك الوثائق جوانب من الصك القانوني كوضع أحكام لحظر نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي وحظر استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي. ونأمل أن يباشر المؤتمر أعماله الموضوعية بشأن هذه المسائل في أقرب وقت ممكن.

ونلاحظ أن بعض البلدان أعربت في البيانات التي أدلت بها في هذه الجلسة، عن قلقها إزاء التجربة التي أجرتها الصين، وأن البلدان المعنية تشمل تلك التي لا تستصوب تناول مسألة الفضاء الخارجي في مؤتمراتنا. ولا أنوي

السيد تشينغ (الصين)

هنا الطعن في صدق مشاعر القلق التي أعربت عنها تلك البلدان ولكنني أود أن أبين أنه لو كنتم مهتمين حقاً بمسائل الأمن والسلم في الفضاء الخارجي لتوجب عليكم تغيير الموقف السلبي الذي تتخذونه في مؤتمر نزع السلاح والتوقف عن عرقلة أعماله باستمرار. وآمل أن تكون أفعالكم الآن على مستوى أقوالكم.

لقد سمعنا ممثلة الولايات المتحدة تقول على التو إن الولايات المتحدة لا تنوي "المطالبة بالفضاء كملكية خاصة لها أو تسعى لتسليحه". ما أود سؤاله في تلك الحال هو: إذن لماذا تخشى زميلتنا من الولايات المتحدة التفاوض على معاهدة لحظر نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي على هذا النحو؟ لا أدري سبب ذلك. لقد عرّضت علينا على التو شتى الأسباب، ولكنني لم أفهم حتى الآن ما ترمي إليه. فهي تذكر ما سمي بمسألة التعاريف، ولكننا إن تورطنا في مسألة التعاريف لأمكن أن نتورط فيها أيضاً لدى مناقشة مواضيع أخرى، كما في موضوع النطاق مثلاً. أفلا نواجه نفس المسائل أيضاً لدى النظر في معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية؟ وإذا توقفنا عن المناقشة كلما صادفنا مسائل من هذا القبيل، لماذا نضيع وقتنا هنا إذن؟ أقصد أننا إن صادفنا صعوبات لدى تناول مسألة التعاريف أو النطاق، وإن حملتنا تلك الصعوبات على وقف مناقشاتنا، أفلا يجب علينا أن نتبع نفس النهج لدى تناول مواضيع أخرى؟

وكما نعلم جميعاً تلطفت ممثلة الولايات المتحدة بتقديم بعض الإيضاحات عندما كان الأمر يتعلق بسياسة الولايات المتحدة. وكان بودي تصديق ما تقوله ولكن الوقائع نفسها تجعل من الصعب أن أقنع تماماً بأقوالها. كلنا يعلم أن بلدها لم يتوقف أبداً عن أعماله البحثية والتطويرية في مجال الأسلحة الفضائية كما لم يعدل أبداً عن نظرياته العسكرية المتصلة بمفهوم الحرب الفضائية التي ما زالت تبتثق وتطور في ذاك البلد. لقد أشارت الممثلة في بيانها إلى ورقة سياسة وطنية فضائية أصدرها بلدها في شهر آب/أغسطس ٢٠٠٦. ورأينا جميعاً أن تلك الوثيقة "غير سرية" على حد ما زعم، وكلنا على معرفة فيما يبدو بتلك الوثيقة "غير السرية". ونظراً إلى أن الأمريكيين يدعون دائماً إلى توخي الشفافية، فإنني أتساءل ألم يكن في مقدورها أن تزودنا بنسخة من تلك الوثيقة "غير السرية"، أو، ربما، أن تعطينا عرضاً موجزاً لها يفيد بأنها ليست بحاجة للحصول على النص الأصلي.

وأنتطرق الآن إلى مسألة الحطام، تلك مسألة مطروحة منذ زمن طويل للغاية، وقد تصدينا لها منذ أن بدأت البشرية تستكشف الفضاء الخارجي قبل زهاء ٥٠ عاماً. وقيل لنا إنه يوجد الآن أكثر من ١٠ ٠٠٠ قطعة حطام في الفضاء يتجاوز طولها ١٠ سنتيمترات وتنتمي لأكثر من ٥٠ بلداً أو منطقة أو منظمة مختلفة، ليس لأغلبيتها الساحقة أي صلة بالصين. وتفيد المعلومات الموجودة لدي، يعود الفضل إلى الولايات المتحدة في إنتاج ٤١,٦ في المائة من قطع الحطام البالغ عددها ١٠ ٠٠٠ قطعة أو ما قارب ذلك، لذا ليست الولايات المتحدة في موقف يسمح لها بتوجيه أصابع الاتهام إلى بلدان أخرى في هذا المضمار.

ولقد سمعنا على التو زميلنا الياباني يعرب هو الآخر عن قلقه إزاء مسألة الحطام. والسؤال الذي أود طرحه هو هل أعرب بلدكم عن ذاك القلق لحليفته الولايات المتحدة الأمريكية عندما خلفت تجارب أسلحتها المضادة للسواتل حطاماً في الماضي؟ إن ذاكراتي لا تسعني، وليست لدي فكرة واضحة عن تاريخ تلك الفترة، ولكنني أود التشديد هنا على أن التجربة التي أجرتها الصين لم تنتهك أي حكم من أحكام القانون الدولي.

السيد تشينغ (الصين)

وختاماً، أود التطرق إلى نقطة أخرى. في البيان الذي أدليت به البارحة في جلستنا غير الرسمية ذكّرت، أيضاً، بالدور الإيجابي الذي أدته في مجال الفضاء الخارجي، معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية. ومن دواعي الأسف الكبير أن تكون هذه المعاهدة قد أبطلت اليوم. وما يثير قلقنا الآن هو أن بعض البلدان تبدي نشاطاً كبيراً في وضع برامج مضادة للقذائف ولهذا الموضوع أثر مباشر في مسألة الفضاء الخارجي. فالبرامج المضادة للقذائف لا تشجع السلم والاستقرار الإقليميين أو العالميين سواء في آسيا أو في أوروبا. ونحن قلقون إزاء النتائج السلبية التي قد تترتب على تلك الأنشطة بالنسبة للسلم والاستقرار الدوليين. ونحن نشاطر زملائنا الروس ما أبدوه من قلق في هذا الصدد.

أخيراً، سمعنا زميلنا الياباني يعرب على التو عن أمله في أن نتوخى المزيد مما يسمى "الشفافية" في أنشطتنا العسكرية، ولست أدري ما هي بالضبط طبيعة الشفافية التي يتكلم عنها. ما هي الشفافية التي أبدتها اليابان والولايات المتحدة فيما يتصل ببرامجهما المضادة للقذائف؟ لعله من الأفضل لو أوليتم الاهتمام لوقائع حصلت في الماضي وقسم بتوضيحها أولاً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الصين على بيانه وأعطي الكلمة الآن للسيد شكري،

سفير مصر.

السيد شكري (مصر) (تكلم بالإنكليزية): إنني آخذ الكلمة مفترضاً أنه لا يوجد أي متكلم آخر يود إثارة مسألة إجرائية. بلغني أن بياني اللذين تليا عليكم في الجلسة لم يوزعا على الرغم من أن وفدنا زود الأمانة بما يكفي من النسخ لتوزع على أعضاء المؤتمر كما أتاح لها عدداً محدوداً من النسخ لتوضع تحت تصرف المراقبين.

وإذا كان قرار الأمانة ذاك يستند إلى التعميم الذي يقضي بتزويد الأمانة بما يعادل ١٥٠ نسخة، فلإني استرعي الانتباه إلى أن تلك الممارسة لم تكن الممارسة العملية المتبعة في الدورات السابقة وهي، على حد افتراضي، لا تتمشى بالضرورة مع رغبة الأمانة والدول الأعضاء في ترشيد التكاليف والنفقات. وبالتالي أأمل أن تتخذوا، السيد الرئيس، الإجراء اللازم ليوزع البيان وتقدم توصية إلى الأمانة بتعديل تعميمها السابق في هذا الصدد، إن أمكن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل مصر الموقر على بيانه. نعم، السيد السفير، سنتكلم مع

الأمانة، بالطبع، للتأكد من توزيع النسخ.

هل يمكن لي أن أعطي الكلمة الآن للسيدة روكا، سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية ممارسة لحقها

في الرد؟

السيدة روكا (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): سأتوخى الإيجاز. أود أن

أوصي الزملاء بإلقاء نظرة دقيقة إلى المحضر عندما يصدر وإعادة قراءة التعليقات التي قدمها زميلنا الصيني على التو، لأن الكثير من أقواله يدعم بل ويعزز الحجج المقدمة في بيان الولايات المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية الموقرة على بيانها وأود أن أعطي الكلمة الآن للسيد تاروي، سفير اليابان، ممارسة أيضاً للحق في الرد، على حد افتراضي.

السيد تاروي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): لقد سألتني السفير الصيني عن مسألتين: إحداهما تخص الحطام الناجم عن تجربة القذيفة الصينية في الفضاء، وثانيتهما تخص علاقتنا بنوع الحطام الذي خلفته الولايات المتحدة في الماضي.

أولاً، أود التشديد بصفة رئيسية على الخطر الناجم عن التجربة النووية التي أجرتها الصين في الفضاء مؤخراً، والتي أنتجت، قطعاً، كمية كبيرة من الحطام الفضائي الذي قد يلحق أضراراً بسواتل وضعتها بلدان أخرى على المدار. وذلك لا يهم اليابان فحسب بل ويهم المجتمع الدولي برمته، كما سمعتم من وفود عديدة أخرى اليوم.

ولست في موقف يسمح لي بأن أتكلم عن أنشطة الولايات المتحدة في الماضي. إنني أجهل هذا الموضوع كما أنني لست ممثل الولايات المتحدة المكلف بهذا الأمر.

والمسألة الثانية: سألتكم ما هو المقصود بشفافية الأنشطة العسكرية الصينية. أولاً، أحيي وأقدر المحاولات والجهود التي بذلتها الحكومة الصينية في الآونة الأخيرة لتوخي المزيد من الشفافية في أنشطتها العسكرية مقارنة بالماضي الذي عرفته. وبالطبع نشجع بقوة التطورات الأخيرة الحاصلة في الصين ولكننا لسنا مع ذلك راضين تماماً عن درجة الشفافية المتعلقة بالأنشطة العسكرية الصينية كما نوقش مراراً بين بلدينا. وبالتالي ليس هذا الموضوع موضوعاً ملائماً ليناقد في إطار مؤتمر نزع السلاح.

ولكن يوجد مع ذلك أمران. فنحن نقدر الجهود التي بذلتها الصين مؤخراً لتوخي شفافية أكبر في التقارير التي قدمتها إلى المجتمع الدولي بشأن أنشطتها العسكرية. وفي نفس الوقت، ما زالت تصر اليابان على موقفها الأصلي الذي يقضي بمطالبة الصين بتوخي قدر أكبر من الشفافية في أنشطتها العسكرية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل اليابان الموقر على بيانه، وأرى أن السيد تشينغ، سفير الصين طلب الكلمة.

السيد تشينغ (الصين) (تكلم بالصينية): لقد حان وقت الغداء، ولا أود أن أطيل مناقشاتنا أكثر من ذلك. ولكنني بعد الاستماع إلى البيانات السابقة أود تقديم بعض الملاحظات فقط. لقد سمعنا للتو زميلنا الياباني يقول إنه غير مطلع تماماً على التاريخ. وآمل أن يتمكن بعد تحديد معلوماته من أن يشاطرها وإيانا هنا في هذه الجلسة. أما السؤال الذي أود طرحه فهو: هل أعربت اليابان عن قلق مماثل فيما يتعلق بالحطام الذي خلفته الولايات المتحدة عندما أجرت تجاربها للأسلحة المضادة للسواتل في الماضي؟

ويتعلق سؤالي الثاني بمسألة الشفافية. لقد ناقشنا هذه المسألة في مؤتمر نزع السلاح العام الماضي. وناقشناها في اللجنة الأولى للجمعية العامة، أيضاً. والشفافية تسري على جميع البلدان ولا يمكن القول إن لليابان امتياز خاص في هذا المجال وأنها ليست ملزمة بواجب الشفافية. وحيثما يتعلق الأمر بالشفافية، يمكنني القول إن سجل الصين ليس قطعاً دون سجل اليابان بل وإنه في جوانب شتى أفضل منه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الصين الموقر على بيانه. وأرى أن ممثل اليابان طلب الكلمة. ولكن، اسمحوا لي قبل أن أعطي الكلمة لممثل اليابان الموقر، بأن أوجه نداء لكافة الوفود. أرجو، صوناً لكرامة هذه الغرفة بالذات، أن تقصروا حقكم في الرد على مداخلتين فقط حسب ما جرت عليه العادة.

ولكنني مع ذلك سأعطيكم الكلمة بعد هذا التوضيح.

السيد تاروي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): سأتوخى الإيجاز، فقد حان وقت الغذاء كما قال السفير الصيني.

السؤال الأول الذي طرحه علي هو - هل انتقدت اليابان في الماضي الحطام الذي نجم عن أنشطة الولايات المتحدة؟ - صراحةً، لا أذكر تماماً ما حصل بشأن هذا الموضوع، ولكننا قد نذكر أنه أجريت في إطار لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية مناقشات مطولة حول مشاكل الحطام، لذا أعتقد بأنه يمكن لكل وفد أن يتطرق أثناء المناقشات إلى كافة الاحتمالات ويتكلم عن كافة الأنشطة المتصلة بمشاكل الحطام. ولكنني، بكل صراحة، لا أدري بالضبط ما إذا انتقدت اليابان الولايات المتحدة في هذا الصدد أم لم تنتقدها.

أما السؤال الثاني فقد أجبت عنه بدقة، لذا لا ضرورة للرد عليه الآن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل اليابان الموقر لمداخلته.

ما عاد لدي في هذه المرحلة أي متكلم آخر على قائمتي. هل يوجد وفد يود أخذ الكلمة؟ لا يوجد على ما يبدو.

زملائي الأعزاء إن الجلسة العامة لهذا اليوم هي، كما تعلمون، آخر جلسة تترأس فيها جنوب أفريقيا المؤتمر.

عندما ألقى نظرة إلى الوراء يبدو لي أن البارحة فقط بدأتُ والسفيرة ميتشالي أعمالنا التحضيرية للمشاورات غير الرسمية التي استهلكت في شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي في نيويورك واستؤنفت هنا في جنيف. ولقد حاولنا، بالاستناد إلى النتائج التي أسفرت عنها تلك المشاورات، وضع خطة تكون عملية وقابلة للتطبيق وتعطي دافعاً لمؤتمر نزع السلاح يساعده على تناول المسائل الهامة العديدة التي يعالجها.

إن ما بدا كفكرة مبهمة في الوهلة الأولى، في شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، تجاوز أخيراً مرحلة التخطيط كما شوهد في الجلسات غير الرسمية الأولى التي ترأسها المنسقون في الأسبوع الماضي. لقد أصبح المسرح مهيباً، وأصبحت مسؤولية استغلال الفرص المتاحة للمضي قدماً بأعمال المؤتمر تقع الآن على عاتق جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح. أي بعبارة أخرى - يعرف الحصان تماماً أين الماء ولكن على الحصان أن يبادر بالشرب!

لقد أثارت دهشتي كلمات أحد الوفود خلال المشاورات غير الرسمية التي أجرتها جنوب أفريقيا على هامش اجتماع اللجنة الأولى في شهر تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي في نيويورك. فقد قال هذا الوفد لعل

الرئيس

مؤتمر نزع السلاح لا يحتاج إلى برنامج عمل بل يحتاج بالأحرى إلى برنامج يعمل. وإن كانت رئاسة جنوب أفريقيا قد أسهمت في دفع أعمال المؤتمر إلى الأمام - بأي شكل من الأشكال - فإنه لمن دواعي الفخر أن يكون وفدي قد مُنح فرصة المساعدة في هذه العملية.

إن ما أنجز حتى اليوم ما كان ممكناً لولا مساعدة جميع الرؤساء الآخرين لمؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠٠٧، وأود أن أشكر وفود كل من إسبانيا، وسري لانكا، وسورية، والسويد، وسويسرا لما قدمته من دعم قيّم. وأتمنى أيضاً، للسيد مارش، سفير إسبانيا، كل النجاح في فترة رئاسته التي تبدأ الأسبوع المقبل.

وأرجو أن تسمحوا لي، أيضاً، بأن أشكر السفراء سترومين، وتريزا، وميير، وباراهوس، ودراغانوف، ووييسونو ودنكن، لقبولهم المهام التي كلفوا بها كمنسقين لمختلف بنود جدول الأعمال وأتمنى لهم التوفيق، أيضاً، في المهام التي يرتقب أن تكون صعبة للغاية على مر السنة.

وأود أن أعرب عن تقديري، كذلك، لما تلقيناه من مساعدة ومشورة من الأمين العام ونائب الأمين العام للمؤتمر خلال فترة رئاسة جنوب أفريقيا. وينسب هذا أيضاً على جميع موظفي إدارة شؤون نزع السلاح الذين كانوا متأهبين دائماً لمساعدة جنوب أفريقيا أثناء فترة رئاستها وبالطبع لمساعدة الرؤساء الستة أيضاً.

وأخيراً وليس آخراً، أود أن أشكر أيضاً المترجمين الشفويين الذين كُثِر عبء عملهم إلى حد كبير للغاية هذه السنة، فهم يمكنوننا، كالعادة، من تبادل الآراء والأفكار.

وقبل اختتام هذه الجلسة العامة، لدي رسالة من الأمانة. فيما يتعلق بتسيير أعمالنا في الجلسات غير الرسمية، سيكون من المفيد لفهم المواقف الوطنية لو تفضل الأعضاء الذين أعدوا بيانات خطية بإتاحة نسخ منها للمترجمين الشفويين قبل انعقاد الجلسات، وسيكون المترجمون الشفويون ممتنين للغاية لو فعلوا ذلك.

بقي إعلان آخر فقط: لقد طلب إلى السيد مارش، سفير إسبانيا، أن أبلغ كافة الوفود بأن رئاسة إسبانيا لمؤتمر نزع السلاح ستستهل بحفلة موسيقية للعزف على البيانو، ستقام هنا في القصر، في تمام الساعة ١٨/٣٠ من يوم ٢٦ شباط/فبراير من هذا العام. وسيقوم وفد السفير مارش بتوزيع بطاقات الدعوة عليكم الآن في هذه القاعة، لذا أطلب إلى الزملاء أن يتمهلوا ثوانٍ معدودات ريثما يستلمون بطاقات الدعوة.

وبهذا سنكون قد اختتمنا أعمال جلستنا العامة لهذا اليوم، ما لم يطلب أي وفد أخذ الكلمة في هذا الوقت المتأخر. لا يوجد من يرغب في أخذ الكلمة على ما يبدو.

ستعقد جلستنا العامة القادمة برئاسة إسبانيا في هذه القاعة وفي تمام الساعة ١٠/٠٠ من يوم الثلاثاء المصادف ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٧.

رفعت هذه الجلسة العامة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠

— — — — —